" استراتيجية مقترحة لمشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار أنموذج (القرار التربوي) "

د / نجاة محمد سعيد الصائغ
أستاذ الإدارة التعليمية المشارك
جامعة الملك عبد العزيز

• **مستلخص الدراسة** :

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة في ظل عدد من المعايير تمكن المرأة السعودية من أن تشارك في صناعة القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة، وتتخذ القرار التربوي كنموذج للمشاركة في صناعة باقي القرارات. وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من شرائح متنوعة شملت (أعضاء مجلس الشورى، قيادات نسائية من التعليم العالي قيادات نسائية من التعليم العام، كتاب، كاتبات، مثقفات من الوسط النسائي) بلغ عددهم (٣٨٦) فرداً من أصل مجتمع الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء أداة للدراسة اشتملت على خمسة محاور: العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة، العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة، أثر الموروث الاجتماعي من عادات و تقاليد و أعراف لها تأثير على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله، الاتجاه الصحيح والشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة و اتخاذ القرار، الواقع الفعلي لمساهمة المرأة في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تصميم استراتيجية مقترحة لمشاركة المرأة في صناعة القرار التربوي واتخاذه كنموذج لمشاركتها المستقبلية في صناعة واتخاذ القرارات بمستوياتها المختلفة.

Proposed strategy for the Saudi woman participation in decision-making process (Education decision) model

Abstract:

This study aimed to develop proposed a strategy in light of a number of criteria to enable Saudi women to participate in decision-making at various forms and levels, and educational decision taken as a model to participate in the rest of the industry decisions. The study employs the descriptive survey approach. The study sample consists of (386) individuals from among the original community of the study sample (Shura Council members – Woman figures of the high education – woman leader of the general education – writers – female intellectuals). To accomplish the task of the study, a tool was established for the study consisting of five elements: Hurdles in the way of the woman participation in the decision-making process at all levels and in all forms – the impact of the social heritage including the traditions and customs on the woman participation in the decision-making process in all forms – The right, religious and legal attitude a woman should adopt to involve in the decision-making process – the actual reality of the woman participation in all forms of the decision-making process. The study has many key conclusions including: Establishing a proposed strategy to enable woman participate in the educational decision-making process as a model for her upcoming participation in the different levels of decision-making process .

- **مقدمة** :

ليست هناك حدود معينة، أو مرسومة تقف عندها مشاركة العقل النسائي وجوهر التجربة الإنسانية الواعية مسكونة بهاجس الإبداع، واستخلاص النتائج الفاعلة من التجارب المتعددة على مختلف العصور يساعد على فهم الحاضر والمستقبل لقناعتنا أن الحياة تتحرك في كل الاتجاهات(الكتبي ١٤١٨هـ، ١٠٣)

لقد شاركت المرأة المسلمة العربية في القرار السياسي بكل مستوياته، بل بلغت أعلى سقف فيه، فهذا الرسول صلى الله عليه وسلم يستشير السيدة خديجة عندما هبط عليه الوحي، كما أن المرأة المسلمة العربية شاركت في نشر الدعوة الإسلامية منذ ولادتها في اللحظات الأولى، حين شاركت امرأتين في اتفاقية العقبة الأولى، وهذا سيدنا عمر رضي الله عنه يستشير ابنته حفصة في الخصوصيات، وهو عمر من قال أصابت امرأة وأخطأ عمر، وفي العصر الحديث يقول لنا التاريخ أن جلالة المغفور له الملك عبد العزيز يستشير أخته نورا.

ولعل من تكريم الخالق جلت قدرته إكرام العقل النسائي حين خاطب البشرية في القرآن العظيم بقوله سبحانه وتعالى:" يا أيها الناس، ويا أيها الذين أمنوا" خطاب موجه للذكر والأنثى. وحديثا جاء في(تقرير التنمية العربية الإنسانية للأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة،٢٠٠٥) النص التالي:" أن من حق كل إنسان أن يتمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة في الإعلان دون أي تمييز لا سيما بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين"كما جاء في اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة في الجزء الثاني في مادتها رقم(٧) تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد وبوجه خاص تكفل للمرأة قدم المساواة مع الرجل والحق في:

- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية لجميع الهيئات التي ينتخب
- أعضاؤها بالاقتراع.
- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية.
- المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

على الرغم مما وصلت إليه المرأة السعودية من تعليم وممارسة لبعض الوظائف التي تظهر في مسمياتها صيغة حق صناعة القرار واتخاذه. إلا أنها لم تحصل على حق ممارسة هذا الدور لا عن طريق المجتمع، ولا من خلال الوظيفة، وتغييب المرأة السعودية عن هذا الحق ليس غريب، لكنه امتداد للنظرة التقليدية السائدة في الوطن العربي عن المرأة، فلا توجد نصوص نظامية تنظم اسهام المرأة السعودية في رسم السياسات وتحديد المشاركات(الجربوع،المحيسن،١٤٣١، ٩٨).

فالمرأة السعودية بسبب العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية لم تعطى حرية التفكير، ولم يطلق لها العنان لتبتكر وتبدع في كل مناحي الحياة، بل كانت تحارب وتؤد أفكارها في منزلها قبل خروجها للحياة العامة، ولازال بعض الرجال يعامل المرأة حتى وقتنا الحالي عبر الوصاية الجديدة.

فالمرأة السعودية مغيبة عن مراكز صناعة القرار ومنها: مجلس الوزراء مجالس الجامعات، المجالس البلدية، مجلس الشورى مجالس الكليات، مجالس الأقسام في معظم الجامعات،رئاسة النوادي الأدبية والثقافية، الوزارات كأن تكون مستشارة أو نائبة لوزير أو وكيلة وزارة، اللجان الاستشارية العليا، اللجان التطويرية، لجان وضع الخطط الخمسية للدولة رئاسة تحرير الصحف أو المجلات.

فالمشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة في عملية اتخاذ القرار ستوفر توازناً ينعكس بفاعلية على تركيبة المجتمع والتي تعتبر مطلوبة في سبيل تقويةٍ الحياة العامة، وتحقيق أساليب نوعية في النمو، وقد حققت المرأة تطورا بسيطا في أخذ أوضاعها في بعض القطاعات لكنها لم تصل إلى مرحلة اتخاذ القرار.

ورغم هذه العوائق إلا أن الساحة الفكرية والأدبية والثقافية في المملكة العربية السعودية شهدت حراكا منتظما ومتوازنا وهادفا للمرأة السعودية وأصبحت نقطة تحول وبداية لعهد جديد حافلٍ بالتغيرات الجذرية فقدمت المرأة السعودية عدة أعمال فكرية مهمة أثرت تأثيرا كبيرا في مسيرة حياتها منهذه الأعمال:

- المساهمة في الكتابات الصحافية المحلية المحللة للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.
- إنشاء الجمعيات الخيرية النسائية والأنشطة الثقافية وإدارتها بنجاح.
- تناول وضع المرأة السعودية والتعامل معه بعمق وإيجابية لمنحها حقوقها المحجوبة عنها.
- ممارسة العمل الوظيفي المتاح لها بكل كفاءة واقتدار.
- دخولها الحياة الاقتصادية وممارسة الأعمال الحرة والمشاركة في تنفيذ ودراسة بعض
- المشاريع الاقتصادية الكبيرة.
- المشاركة في اللجان العلمية والمجالس الإدارية كمستشارة تحاور وتناظر وتحلل وتضع الخطط والاستراتيجيات الهامة للمساهمة في تطوير الأعمال المختلفة.
- المشاركة الفعالة في الفعاليات العالمية خارج وطنها، مثل تولي بعض المناصب الدولية مثل الدكتورة ثريا عبيد رئيسة صندوق الإسكان.
- مشاركتها في بعض الفعاليات الثقافية والفكرية والاقتصادية مثل:
  - ✓ المشاركة في فعاليات الحوار الوطني.
  - ✓ المشاركة في فعاليات منتدى جدة الاقتصادي.
  - ✓ المشاركة في ملتقى المثقفون السعوديون الأول.

لذا تتعدد مظاهر التمييز ضد المرأة في العديد من المجالات مثل : إدارة الشئون العامة للمجتمع الذي تعيش فيه، أو حق المرأة في الترشيح للمجالس البلدية والشعبية،(اسماعيل١٤٢٦هـ،٢) ومشاركتها وتواجدها في مؤسسات صناعة القرار بمختلف مستوياته.

إن إقصاء المرأة عن المشاركة السياسية له جذور تاريخية واقتصادية وقانونية بالمقارنة مع الرجال فنجد أن للنساء تاريخا أقصر في المشاركة في الانتخابات السياسية، ولذلك أصبحن أقل خبرة في جميع المجالات ومنها العملية السياسية (سميط،٤،٢٠٠٥)، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار.

ولأن النساء يتعرضن بشكل عام لتمييز أسري ومجتمعي واسع دون أن تكون هذه الممارسة ضد موضع مؤاخذة أو مساءلة، لأنها لا تعتبر جريمة، ويقبلها المجتمع باعتبار أنها سلوك ينتهج لإعداد الإناث لتبقى تحت وصاية الرجل وقوامته مهما كان سنها ومركزها الأسري والعلمي (القدس،٢٠٠٣، ٢- ٤). وأنتقل هذا لمجال العمل حيث نجد الخطاب الموجه في التكليفات العملية في مؤسسات العمل مثل التعليم العالي كمثال كون التعليم هو الجانب الذي أخذت فيه المرأة حق التواجد في مراكزه القيادية (جاء في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه١٤٢٢هـ) في صيغة تحديد المسئوليات والصلاحيات للرجال دون النساء [يكلف عميد الكلية- يكلف وكيل الكلية – يكلف رئيس القسم] رغم أن ما تقوم به المرأة في قسم الطالبات هو نفس ما يقوم به الرجل والغريب أن الرجل يستخدم خطاب التوجيه على مزاجه فإذا طالبت المرأة بالصلاحيات دعم قراراته بعدم وجود ما يخصها مباشرة في النظم واللوائح وإذا اعترضت على أسلوب التعامل معها وظف الموجود باللوائح على أنه موجه لشاغلالوظيفة، كما أن هناك تعطيل لمشاركة المرأة في الحياة العملية بصفة عامة حيث نجد أن عدد النساء السعوديات العاملات (٣٤٠) ألف من أصل (٤،٦) مليون أي (٧٪) من النساء يعملن فقط، ورغم دعوة ولي الأمر بفتح مجالات العمل أمام المرأة إلا أنه إلى الآن كثير من الوزارات لم تنشأ وحداتوأقسام نسائية، كما لم يتم الاهتمام بإنشاء لجنة نسائية وطنية متخصصة في شئوون المرأة (القويزي،١٤٢٨هـ، ٤،٧)، وهذا ما يضع المرأة السعودية في تحدي نفسي ناتج عن الآثار السلبية لعدم التوازن بين المكاسب العلمية وبين واقع اجتماعي يقوم على فكر متأصل في النظرة الدونية للأنثى أما كراهية، أو خوفا، أو جهلا (شاكر،١٤٢٨هـ، ٤)، إضافة إلى ذلك هناك عوامل غيبت عن المرأة السعودية بطريقة مقصودة أو غير مقصودة منها:

- **جهل المرأة السعودية بحقوقها القانونية والتي منها** :
  - حقوقها المدنية العامة.
  - حقوقها السياسية.
  - عدم مشاركتها في صناعة القرار.
- **مشكلة البحث** :

على الرغم من صدور اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة في العام ١٩٧٩م وقيام بعض الدول بالتصديق عليها، وتحفظ بعض الدول على ما جاء في بعض بنودها لعدم تناسبه والجوانب الشرعية والعقائدية للديانات التي تعتنقها الدول المتحفظة إلا أن هناك بنود في الوثيقة ترتبط بصورة عامة بالسلوك العام والتنشئة، والذي لا يمس الجوانب الشرعية والعقائدية للمجتمعات،ومع ذلك تلتزم الدول المتحفظة للتعامل مع بعض مظاهر السلوك بصورة متشدد لأنها تندرج تحت موروث العادات والتقاليد الاجتماعية، ورغم جميع الأدوار التي خاضتها المرأة السعودية وكفلتها لها الحكومة السعودية باهتمامها بتعليمها مما مكنها من المشاركة والإسهام في الحياة الاجتماعية إلا أن النظرة إليها كأنثى لم تتغير وتعاني تمييزا كبيرا على أساس النوع في مجال العمل، وفي مجال حصولها على الفرص الاقتصادية والثقافية والسياسية، ومشاركتها في مراكز صناعة القرار.

ومما سبق يتضح قصور المرأة السعودية في عمليات صنع القرارات المجتمعية ويأتي تركيزنا علىالقرار بجميع أشكاله في هذا البحث وصولا للقرار التربوي، لأن المشاركة المجتمعية للمرأة تشمل جميع القرارات والقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسبق القرار التربوي بمراحل.

من هنا تبلورت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما الاستراتيجية المقترحة لمشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار (القرار التربوي)

وينبثق من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية يسعى البحث للإجابة عنها وهي:

- ما المعايير التي يجب أن تتوفر في المرأة السعودية لتشارك في صناعة القرار بمختلف أنواعه؟
- ما العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة؟
- إلى أي حد تأثرت المرأة السعودية بالموروث الاجتماعي من العادات والتقاليد والقيم لتصل إلى مراكز صناعة القرار؟
- ما الاتجاه الصحيح والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة السعودية لتكون ضمن صانعي القرار؟

- **أهداف البحث** :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في معرفة مدى مشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار بأنواعه ومستوياته في ضوء معطيات المرحلة الحالية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف التالية :

- تشخيص الواقع الحالي للمرأة السعودية، وتقبل المجتمع السعودي لمشاركتها في الحياة العامة، وفي صناعة القرارات السياسية، والاقتصادية والشرعية، والاجتماعية، والتربوية، والإدارية.
- وضع استراتيجية مقترحة في ظل عدد من المعايير تمكن المرأة السعودية من أن تشارك في صناعة القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة، والذي ترتكزعليه المملكة العربية السعودية في تطورها ونموها، ومواكبتها لمتطلبات العصر وتتخذ القرار التربوي كنموذج للمشاركة في صناعة باقي القرارات.

- **أهمية البحث** :

يمكن تحديد أهمية البحث من خلال النقاط التالية :

- يقع موضوع البحث في إطار مواجهة التحديات التي تواجهها المرأة من التمييز بينها وبين الرجل في مجتمعاتنا العربية عامة وخاصة السعودي فيما يتعلق بمشاركتها في مراكز صناعة القرار، ومثل هذه التحديات تتطلب مزيد من الاهتمام بأساليب التخطيط الاستراتيجي لتحقيق أهداف المرأة العربية بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والفكري والإداري.

- يدعم موضوع البحث القيم الإنسانية كالحرية، واحترام العقل، وتقدير الأهلية، والاستحقاق، وهي ما تمثل جوهر إنسانية المرأة التي تدفعها إلى المطالبة بمشاركتها في مراحل تنمي مجتمعها في الاتجاهات التي لا تتعارض وتعاليم دينها وما نصت عليه الشريعة الإسلامية والقوانين والأنظمة المجتمعية.
- يغطي البحث شريحة تمثل المرأة السعودية حسب نشرة التعداد العام للسكان والمساكن لعام (١٤٢٥هـ) ٤٩,٥٪ من التركيبة السكانية للمجتمع السعودي ومشاركتها في عملية صناعة القرار أمر حتمي لم يعد يحتمل مسألة التفكير أو التأخير، وإقصاءها عن المشاركة الفعلية في تحقيق مجتمعها يعتبر هدرا لرأس مال بشري يمثل ثقل لا يستهان به في المجتمع.
- التغلب على مشكلة إقصاء المرأة عن مراكز صناعة القرار وهي المؤثر الأول في بناء وتكوين الأسرة يمثل قصورا في استيفاء جميع متطلبات الحياة الاجتماعية التي يحتاجها النساء والشباب والأطفال شريحة تتجاوز بكثير متخذي القرار في هذه الأمور من الذكور في المرحلة الحالية.
- يناقش البحث إشكالية المرأة السعودية في الوقت الحالي أمر يجب مناقشته وهذا ما يقدمه البحث الحالي، حيث تعاني المكتبة العربية من النقص في الدراسات الخاصة بوضع المرأة السعودية ومشاركتها في صناعة القرار مما يسهم في إضافة مسار جديد فيالدراسات العلمية.
- وسوف تساعد نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته على:

✓ وضع صورة واضحة وجديدة للعقل النسائي السعودي وقدرته على تفكيك الحدث والتعامل مع متغيرات المرحلة، ليتم التعامل معها داخل المجتمع السعودي بلا تمييز.

✓ أن يعمل صانعوا القرار في المملكة العربية السعودية على مشاركة وتواجد السعودية في مواقع صناعة القرار بكل أشكاله ومستوياته.

✓ أن يتقبل المجتمع السعودي بجميع شرائحه مشاركة المرأة السعودية في الحياة العامة بما يتمشى وتعاليم الدين الإسلامي وتشريعاته وكذلك الموروث الاجتماعي الذي يلتزم بها الشعب السعودي.

✓ أن يكون لوسائل الإعلام دور في نشرة الثقافة التي تعزز دور المرأة وأهمية مشاركتها في صناعة القرار داخل مجتمعها.

✓ أن تكون الاستراتيجية المقترحة لمشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار بكل أنواعه خطة لبناء نساء فاعلات مهيئات للمواقع التي يخدمن من خلالها الوطن.

- **حدود البحث** : تحدد البحث بالحدود التالية :
- **الحد الموضوعي** :

تتمحور حدود البحث حول مشاركة المرأة في اتخاذ القرار من خلال مفهوم امرأة بلا تمييز كتوجه حضاري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعودة إلى تاريخنا وثقافتنا العربية الإسلامية التي أرتقت بالتعامل مع المرأة، ومنحتها القيم الإنسانية كالحرية،واحترام العقل، وتقدير الأهلية والاستحقاق، والتي تؤهلها للمشاركة في النهوض بمجتمعها، بالمشاركة في الحياة العامة، والمساهمة في صناعة القرار المؤثر في نمو المجتمع وتطوره ومحاولة الاستفادة من رؤية شرائح المجتمع السعودي في قبول هذه المشاركة أو رفضها.

- **الحد المجتمعي** :

حيث يقتصر البحث على الرجال و النساء في المملكة العربية السعودية ورؤيتهم حول مشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار بأشكاله، من خلال استطلاع أراءهم بمختلف مستوياتهم العلمية والثقافية.

- **الحد الزماني** :

تم تطبيق البحث فطبق البحث على الفترة الزمنية ما بعد عام ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م وهي الفترة التي ظهرت فيها المطالبة الأكثر قوة من المرأة السعودية بالمشاركة في الحياة العامة، وصناعة القرار، وبدء تشكيل المجالس البلدية بعيدا عن مشاركة المرأة.

- **مصطلحات البحث** :

- **الاستراتيجية** :

في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الميادين الاجتماعية والنقابية والسياسية (زيان١٩٩٠م،ص٣٩) " تعتبر الاستراتيجية رديف التنظيم العام للمعطيات التي تمكن من انتصار قوة على قوة أخرى".

- **التعريف الإجرائي للاستراتيجية في هذا البحث** :

التقدم بمبادرة، وليس ردة فعل للأحداث، والتحرك نحو المستقبل بخطوات محسوبة، ومتوقع ما يقابلها، والتعامل مع المعوقات والعمل على تجاوزها، ورسم طريق لتنفيذ أهداف واضحة بأساليب مدروسة.

- **صناعة القرار الاستراتيجي** :(john&Bromiley.1993.p321)

عبارة عن مجموعة من النشاطات الشاملة التي يتم القيام بها في جميعالمراحل المتعلقة بحل المشكلة الاستراتيجية وتشمل تحديد المشكلة،وتحديد كيفية حل المشكلة، والاتصالات ضمن المنظمة، وبينها وبين الأطراف المتأثرة بالمشكلة، والاتصالات المتعلقة بالاختيار الاستراتيجي.

- **التعريف الإجرائي لصناعة القرار في هذا البحث** :

نماذج من السلوك التي تظهر الرغبة في المشاركة في الأنشطة في فعاليات الحياة العامة بكل مناشطها وتشمل تحديد المشكلة، وكيفية حلها، دون التمييز بين الرجل والمرأة في التعامل معها.

- **الدراسات السابقة** :

١- دراسة هبة رؤوف عزت (**١٩٩٢م**):

"العمل السياسي للمرأة في التصور الإسلامي"تناولت الدراسة الرؤية الإسلامية لعمل المرأة من جانبين مشاركتها وفاعليتها في النهضة المجتمعية والتنموية والمشاركة السياسية كونها أحد أفراد المجتمع، ودورها في الأسرة وتحملها وظيفة هذا الدور.من أهم ما ٍيميز الدراسة تناولها للأصولية: وهي قيام المنهج على ربط العقل بالوحي قرآنا وسنة،والاستقامة التي تعبر عن أخلاقية المفاهيم الإسلامية ومرجعيتها وضبطها للواقع، والشمول فهي لم تكتفي بتناول مسئولية المرأة وطبيعة أدوراها استنادا للدراسات النظرية بل تعيد النظر في بعض المسلمات السائدة في دراسة بعض المجالات كالبيعة والشورى والولاية والجهاد وتبلور صياغة جديدة لها.

وكان من أهم نتائج الدراسة :

- إيضاح أسس الرؤية الإسلامية للمرأة على مفهوم الاستخلاص وأهليتها السياسية واعتبار العمل السياسي واجبا شرعيا يدخل في فروض العين أو فروض الكفاية، شأنها في ذلك شأن الرجل لاشتراكها في التوحيد والعبودية والإستخلاف وخضوعهما للسنن.

٢- دراسة سامية خضر صالح (**١٩٨٩م**) :

تتناول الدراسة "حركة المرأة في البيئة الاجتماعية ومشاركتها السياسية" واختارت ثلاثة عوامل مجتمعية هي: التعليم والعمل والوضع الاجتماعي وربطت بينهاكعوامل لقوى التغيير الاجتماعي والمشاركة السياسية، وخصصت جزء من الدراسة لتناول العمل السياسي للمرأة المصرية وعقدت مقارنة بين العمل السياسي للمرأة الفرنسية والمرأة المصرية. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة وترتبط بموضوع دراستنا الحالية هي أن:

- التعليم والعمل هما أهم خطوات تؤدي إلى تغيير وضع المرأة وإعطائها الحق في القدرة على المشاركة في صنع القرارات السياسية.
- إيضاح أهمية وسائل الإعلام من خلال قنواتها المختلفة في بث روح المبادرة والمشاركة السياسية والتركيز على المفاهيم التي تساير العصر، والتعريف بأهمية الدور النسائي لخلق مجتمع متكامل غير معوق.

٣- دراسة نجاة محمد سعيد الصائغ (**٢٠٠٧**) :

"الأدوار التي تؤديها عميدات أقسام الطالبات بالجامعات السعودية من وجهة نظرهن" تناولت الدراسة المشكلات التي تعاني منها عميدات أقسام الطالبات في الجامعات السعودية والتي حددنها في: تغييبهن عن مجلس الجامعة ومجالس الكليات، ومجالس الأقسام،كذلك تغييبهن عن المشاركة في لجان التطوير بأنواعها، وهدفت الدراسة إلى تحديد مظاهر مشاركة عميدات أقسام الطالبات بالجامعات السعودية في مجالس الجامعة بأشكالها المختلفة، وتقديم تصور مقترح لمشاركة عميدات أقسام الطالبات بالجامعات السعودية في مجلس الجامعة، والكلية، والقسم، واللجان التطويرية،وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها لم تستطيع الجامعات السعودية أن تجد مدخلا أو تفكيرا يساهم في تفعيل دور العميدات في أقسام الطالبات، كما أن الجامعات تحتاج إلى إعادة نظر في هياكلها الإدارية لتصبح أكثر فاعلية في استثمار الطاقات النسائية الموجودة بالجامعة. وقد استخدمت الباحثة الأسئلة المفتوحة في أداة الدراسة وكانت العينة جميع عميدات أقسام الطالبات أو من يقوم بدورهن في جميع الجامعات السعودية.

- **علاقة الدراسات السابقة بموضوع البحث** :

تجيب الدراسات السابقة على السؤال الثاني والثالث للبحث حيث تشترك دراسة (صالح،١٩٨٩)، ودراسة (الصائغ،٢٠٠٧) في توضيح أهم العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي والاجتماعي والتربوي والتي منها تدني المستوى التعليمي للمرأة، تغييب المرأة ودورها العلمي والاجتماعي والذي لوسائل الإعلام أثر فيه بالإضافية للعادات والتقاليد الاجتماعية المتوارثة. وربطت دراسة(عزت، ١٩٩٢) بين أحقية المرأة في المشاركة السياسية بالإسلام وما جاء به وأن الإسلام يعتبر مشاركة المرأة السياسية واجبا شرعيا وهو ما تسعى الباحثة لتأكيده في السؤال الأول للبحث.

- **الإطار النظري للبحث** :
- **مفهوم القرار** :

القرارات القوية هي القرارات التي يمكن لصاحبها أن ينفذها(الفقي،٢٠٠٨، ٩) شغل بال الكثيرين من علماء الاجتماع والإدارة وعلماء النفس والسياسة، مفهوم صنع القرار واتخاذه والذي تكمن أهميته لأمرين هما:

- الأول هو من هو متخذ القرار ومدى قبوله في مجتمعات ذات تعددية في الاتجاهات.
- والثاني عدم وجود دراسات دقيقة تتناول موضوع صناعة واتخاذ القرار.

وقد جاء تعريف القرارات في عدد من الأدبيات العلمية(حسين، ٢٠٠٥، ١٩) "(فؤاد، زياد،١٩٨٢م، ٧٥) على أنه اختيار بديل من عدد من البدائل ونصت معظم أدبيات الإدارة على أنه لب العملية الإدارية، وأن عملية اتخاذ القرار عملية صعبة تتطلب فهما واضحا لطبيعة موضوع القرار.

فعملية اتخاذ القرارات عملية رشيدة بعيدة كل البعد عن العواطف ويذكر(كنعان،٢٠٠٧، ٢٣) أن كلمة قرار تعني: البت النهائي والإرادة المحددة لصانع القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصول لوضع معين وإلى نتيجة محددة ونهائية، ويؤكد(الجوهري، أبوالنجا،١٩٩٨م، ١١١) على أن القرار" مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله". واتخاذ القرار ضرورة حتمية حيث تبنى عليه آليات تنفيذ المسارات المتعددة.

- **أنواع القرارات** :

تصنف القرارات في الأدبيات العلمية (شيحا، ١٩٨٩م،٢١١، حنفي وأبو قحف ١٩٩٢م، ١٤٤) إلى:

- **قرارات مبرمجة** :Programmed Decistion :

وهي القرارات المخططة مسبقا وتتعامل مع كل المشكلات المتكررة.

- **قرارات غير مبرمجة**:Non-Programmed Decistion

وهي القرارات الغير متكررة الحدوث والتي تعالج مشاكل ومواقف جديدة

- **قرارات إدارية إستراتيجية** :

وهي ما تتعلق بكيان المنظمة العام والعوامل المؤثرة فيها.

- **قرارات تنظيمية إدارية** :

وترتبط بالهيكل التنظيمي للمنظمة.

- **قرارات إدارية عملية** :

متعلقة بتوزيع مصادر المنظمة المتنوعة. وهناك القرارات الشخصية والقرارات الفردية، والقرارات الجماعية، والقرارات الصريحة، والقرارات الضمنية.

وفي بحثنا هذا نركز على القرارات الاستراتيجية بمستوياتها المختلفة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تتخذ لمعالجة مشكلات المجتمع ولتسيير العمل به، ودور المرأة السعودية في المشاركة في صناعة هذا القرار واتخاذه.

- **متى وكيف ومن يتخذ القرار؟** :

لا زالت النظرية الجزئية التي وضعها سايمون بصورة مبسطة في كتابه السلوك الإداري الذي صدر عام ١٩٤٧م كما ذكرها (التهامي،٢٠٠٨، ٢٦٥) و(المنيف،١٤٠٣هـ،١٨٤- ١٨٧)مصدرا أساسيا لعملية صناعة القرار واتخاذه فهي تعطينا دلالة لأهم المفاهيم التي تتخذ كمدخل لعملية اتخاذ القرارات لأنها تركز على جوانب هامة لا يمكن تجاوزها رغم تغيير المكان والزمان والأفراد لأنها تعتمد على:

- الحقائق العلمية المجردة التي يراها متخذ القرار والمرتبطة بالمشكلة فهي جزء من عملية التقييم التي يبنى عليها القرار كونها تحدد المشكلة في إطار واضح على ضوء أسبابها.
- القيم العامة والأعراف والعادات التي تعتبر جزء من متخذ القرار والتي لها تأثير كبير على القرار.
- المؤثرات الخارجية التي ترتبط بمصلحة القرار في بيئة العمل مثل السلطة والمسئولية والصلاحية والخبرة والتدريب.
- مؤثرات داخلية ترتبط بشخصية متخذ القرار مهاراته في التقييم لاحتياج المصلحة ، وولائه وارتباطه بالعمل.

هذه العناصر التي حددها سايمون من أهم المرتكزات التي تساعد متخذ القرار في الوصول إلى قرار رشيدعن طريق المنطق المرتبط بالحقائق التي تيسر عملية وضع الأهداف وتحديدها بما يفيد بيئة العمل لمتخذ القرار كما أن المعقولية والموضوعية المرتبطة بإلمام متخذ القرار بالعادات والقيم في وجود المنطق تساعده على إيجاد بدائل استراتيجية مع وضع كل بديل في مكانه المناسب الذي يمكن من خلاله تحقيق الأهداف دون تجاوز واندفاع بعيدا عن ظروف بيئة العمل، لذا فإن أي قرار خاطئ يتخذه الشخص المخول باتخاذ القرار تعود أسبابه إلى:

- النقص في المعلومات أو عدم صحتها مما يعيق عملية اتخاذ القرار.(Richmond,1968,16)
- عدم القدرة على تحديد الأهداف وهذا بالتالي ينعكس على تحديد البديل المناسب والذي يقوم منخلاله القرار.
- البعد عن ملامسة الواقع والاحتياج والذي يعيق وضع البدائل المناسبة للقرارات المقترحة.
- عدم توفر الوقت الكافي لاختيار البدائل المتاحة للقرار.

فعملية اتخاذ القرار نمط عام من الفعل تجسده إدارة عقلانية معنية بكل الوظائف والمهام (Hoy8miskel, 1979, pp2,2-216).

تبدأ عملية التفكير في اتخاذ القرار(الصائغ،١٤١٠هـ، ص١٦) عندما تظهر مشكلة ما تتطلب حلول، وتصدر القرارات في أي مؤسسة من الإدارة العليا وصدورها معناه حتمية التنفيذ، والقرارات ماهي إلا حلول أو بدائل لأمور كانت موجودة بهدف تجديدها أو إلغائها لوجود مشكلة تقف دون ما خطط له. يتأثر القرار كما يقول جريفث(الخطيب، ١٤١٠هـ،ص١٤) بشخصية متخذ القرار من جانبين:

- شخصية صاحب القرار من الناحية المهنية.
- شخصية صانع القرار من الناحية الثقافية.

إذاً فاتخاذ القرارات يعتمد على الكفاءة التي توضع بها القراراتٍ موضع التنفيذ إذ لم يعد القرار فإنه يتخذ بالصورة التي كان يتخذ بها سابقا معتمد على قدرات الأفراد الشخصية ومهاراتهم في التصرف في المواقف المختلفة (أحمد،١٩٩٦،ص١٧٨) بل أصبح يرتبط بمنهج علمي يدعمه شخصية متخذ القرار من الناحية المهنية والثقافية. وحتى يكون القرار رشيد ينبغي أن ينطلق بداية من الفهم الواضح للهدف الذي يخدمه هذا القرار، ثم يعقب ذلك مرور القرار بعدة خطوات علمية.

وهذا ما نحن بصدده في هذا البحث حول مشاركةٍ المرأة السعودية في اتخاذ القرار الذي استبعدت عنه بكل مستوياته فلم تكن يوما ضمن لجنة التخطيط لأي قطاع يخدم الوطن لا من قٍريب ولا مٍن بعيد، ونستطيع القول أن تبادل صنع القرار فيما يتعلق بالمرأة عملا استثنائيا حيث أن الرؤية العالمية ذكورية وهي التي تهيمن على الشئون الدولية، وكذلك في الشئون الداخلية المحلية على حد سواء. و جاء في بعض الأدبيات أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات لا يكاد يتجاوز ما نسبته ١٥٪ وهي نسبة قليلة.

وفي وقتنا الحاضر لا تستبعد المرأة فقط من مواقع السلطة بل حتى من المواقع التي تمثل فيها أكثر من ٥٠٪ من المشاركة كالتعليم والجانب الاجتماعي وما يتعلق بالأسرة، إن التاريخ يرتبط في جل حالاته بالرجال كما أنه اتسم بالاتجاه التسلطي، فالمرأة لا تزال غير ظاهرة في معظم الاتجاهات حتى وإن ظهرت تكون بصورة المعين للرفيق النشط والأهمية الكبرى يحظى بها الرجل.

في دراسة قام بها (David.S.G,1934,2004)حول اشتراك النساء في عمليات اتخاذ القرار في ميدان التعليم من وجهة نظر عالمية عن طريق أدوارهن ومكانتهن في المؤتمرات الدولية للتعليم حيث كانت الدراسة على عينة من ستة عشر مؤتمر من بين الستة وأربعون مؤتمر التي تمت بين عام ١٩٣٤م ٢٠٠١م حدد فيها الباحث العينة بصورة خاصة حيث اختار من المؤتمرات ما هو قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها للتوصل إلى مشاركة المرأة في اتخاذ القرار خلال هذه الحقبة في مجال التعليم ، وقد توصل إلى ٍنتائج كان من أهمها: أن إسهام النساء في المشاركة في المؤتمرات منخفض نسبيا. كذلك اشتراك النساء ضعيف في المراكز المتصلة باتخاذ القرار.

أما بالنسبة للنتائج التي تم تحليلها على أساس الأقاليم فقد أثبتت أن نساء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ممثلات بصورة جيدة لبلادهن، كما توصل إلى أن مشاركة النساء في المؤتمرات الدولية للتعليم المرتبطة بعملية اتخاذ القرار قد تحقق لكن لازال الطريق طويل لتحقيق المساواة بالنسبة للنساء.

من هذه الصورة نسعى في هذا البحث لمناقشة تغييب المرأة السعودية عن مواقع صناعة القرار وماهي الطرق التي يمكن أن تساهم في دخولها لهذه المواقع لتأخذ مكانها كعضو يمثل ٥٠٪ من نسبة عدد السكان ويكن لها حق المشاركة والمساهمة في كل ما يحقق نمو المجتمع والوطن.

• **المرأة وصناعة القرار واتخاذه في الإسلام** :

جاءت دلالات القرآن عظيمة في تأكيد معاني المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة مساواة مطلقة في الحقوق والواجبات، والتكاليف الشرعية (راجي، ٢٠٠٦، ص٢٥).

لم يفرق الإسلام بين الرجل والمرأة وقد كفل الإسلام للمرأة أهليتها في التملك للقيم الاقتصادية وحق التصرف فيها، دون أن يكون للرجل سلطة عليها فلها حق كتابة العقود باسمها للتملك ولها حق ممارسة البيع والشراء والمتاجرة بأموالها كما أعطاها حق الإدلاء برأيها وتقرير مصلحتها بنفسها فلها حق الموافقة على الزوج المتقدم لها.

وعلى ضوء هذه المكانة التي وضعها فيها خالق الكون جاء دورها في الحياة العامة ليكون لها من المشاركة في كل ما يحقق مصلحة البلاد والعباد كيف لا وهي جزء من المجتمع الذي تعيش فيه. لم تكن مشاركة المرأة في مناحي الحياة حديثة عهد بل كانت منذ فجر الإسلام منذ وجه الخطاب إلى الناس حيث جاء في كتابه الكريم [يا أيها الناس].. [يا أيها الذين أمنوا] وجاء في قوله تعالى [من عمل منكم صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة] صدق الله العظيم(النمل آية ٩٧) والمتتبع لحراك المرأة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم سيجد أدلة كثيرة ومتعددة عما كانت تساهم به الصحابيات والتابعيات من المشاركة في صناعة القرار اجتماعيا، وثقافيا وسياسيا واقتصاديا، والمتأمل في سيرة حياة السيدة خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها في مسيرتها ومساندتها للرسول صلى الله عليه وسلم منذ نزول الوحي عليه يستطيع أن يدرك كم قرارا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ساهمت في صناعته واتخاذه مع الرسول صلى الله عليه وسلم لنشر الدعوة الإسلامية.

ومن النماذج النسائية التي كان لها دور فاعل في عملية صناعة القرار واتخاذه منذ فجر الإسلام حين كان المسلمون يتعاملون مع المرأة المسلمة بنفس الأهمية التي منحها إياها خالقها في توجيهاته السماوية: السيدة حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث ولاها أبوها نظارة وقفه، فكم قرار اجتماعي واقتصادي اتخذته السيدة حفصة أثناء إدارته للوقف؟.(نصير٢٠٠٢،ص١٨٣) والسيدة عائشة رضي الله عنها زوج الرسول صلى الله عليه وسلم كان المسلمون يفزعون إليها في القضايا العلمية والمسائل الفقهية.(حسون١٤١٢هـ،ص١٥) فقد قال عنها هشام بن عروة عن أبيه:" ما رأيت أحدا من الناس أعلم بالقرآن ولا بفريضة ولا بحلال ولا بحرام ولا بعشر ولا بحديث العرب ولا بنسب من عائشة رضي الله عنها".(ابن الجوزي١٤٠٦هـ،ص٣٦).

كل هذا العلم الذي جمعته السيدة عائشة رضي الله عنها وسؤال الناس لها كان يعني، أن هناك قرارات لابد أن تتخذ وتشير بها على الناس قرارات دينية واجتماعية وثقافية تساعد بها السائلين الوصول إلى تحقيق مطالبهم وتصحيح المسارات التي يسعون للوصول إليها.

و رفيدة بنت سعد الأسلمية كانت لها قيمة في المسجد تداوي المرضى والجرحى، فكم قرار مارسته رفيدة مع مرضاها لتحقق لهم الشفاء، والشفاء بنت عبدا لله العدوية ولاها عمر بن الخطاب ولاية السوق بوظيفة الحسبة(الشهراني ١٤١٧هـ، ص٤٨).

وهذا سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم يأخذ رأي السيدة أم سلمة رضي الله عنها في يوم الحديبية حين امتنع الصحابة رضي الله عنهم عن أن ينحروا هديهم، فأشارت عليه أم سلمة رضي الله عنها أن يخرج ولا يكلم أحد منهم كلمة حتى ينحر بدنة ويحلق ففعل صلى الله عليه وسلم، فلما رأى أصحابه ذلك فقاموا فنحروا.(المقدم،١٤٢٦هـ،ص٤٢٦). أليس في هذا ما يشير إلى أن قرار أم سلمة كان صائبا ولولا ثقته صلى الله عليه وسلم في رأي نساء المسلمين لما استشارها ونفذ قرارها وكان القرار الصائب في موقف من أهم المواقف في تطبيق أحد مناسك الحج.

وهذا ابن ثاني الخلفاء الراشدين يستشير أخته حفصة بنت الخطاب يوم اجتمع معاوية بدومة الجندل قالت حفصة لأخيها: انه لا يجمل بك أن تتخلف عن صلح يصلح به الله بين أمة محمد وأنت صهر رسول الله وبن عمر بن الخطاب.(راجي ٢٠٠٦م، ص٣٩).

جميع هذه التكليفات والممارسات تحمل مسئوليات تحتاج لقرارات حازمة وملزمة لتنفيذها بطريقة صحيحة، كما أن الأمثلة على مشاركة المرأة في اتخاذ القرار بالرأي والمشورة والنصيحة في كثيرا من أمور الأمة وتحقيق رشد السلطة، ويكفينا لإثبات ذلك قوله تعالى[والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويأتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهمإن الله عزيز حكيم](القرآن الكريم، سورة التوبة،آية ٧١)

- **التحديات التي تواجه المرأة في اتخاذ القرار** :

المرأة في الدول العربية تعيش بين حجري رحى بين العادات والتقاليد التي تتوارثها المجتمعات جيل بعد جيل وتحد من نشاطها وتكبل حركتها وتقف عائقا أمام مشاركتها في أداء دورها في المجتمع، وبين رجال المؤسسة الدينية التي أخذ منسوبيها على عاتقهم تطبيق الأحكام الشرعية وخاصة ما يتعلق منها بالمرأة حسب ارتباطها بالموروث الاجتماعي فسيطروا على كل طريق يمكن أن يساهم في مطالبتها بحقوقها، فباسم الدين حرمت حقوقها الاجتماعية والشرعية، والإنسانية، والسياسية حيث لازال يؤخذ بالعرف في ساحات القضاء في بعض القضايا الاجتماعية، كذلك التمسك بالوصاية والولاية فلا يسمح للمرأة دخول المحاكم أو مراجعة الدوائر الحكومية إلا بوجود الولي رغم أن الإسلام أعطاها الحق في نفسها ومالها فلا تجبر على زوج ولها مباشرة أموالها كيفما تشاء. ولنا في السيدة خديجة رضي الله عنها نموذج إسلامي متكامل للمرأة الحرة كاملة الأهلية بل لها أن تستأجر من الرجال من يدير أموالها وتجارتها(كحالة١٤١٢هـ،ص١).

وفي حين يعرف المسلمون جميعاً رجال ونساء على السواء نموذج السيدة خديجة رضي الله عنها وغيرها من نساء المؤمنين صحابيات وتابعيات، إلا أن المرأة في وقتنا الحالي باسم الإسلام تحرم من حقوقها الشرعية وضرورات حياتها الإنسانية بل ويحرمها المجتمع ككل من إمكاناتها وقدراتها وطاقاتها وجهودها ودورها في صناعة الحياة وهي نصف المجتمع ومن يصنع أفراده. (العلي١٤٢٦هـ،ص٢- ٤).

تعيش المرأة في المجتمعات العربية حالة من التجاهل هي نتيجة فقدان "الشمولية" و"الاستيعاب" في النظريات المعاصرة خاصة تهميش دور" التربية الحضارية" بالمفهوم الديني الكوني الشامل ويزداد اقتضاب حق المرأة تحت مفهوم تحرير المرأة وهذا من أقسى عمليات التجاهل في حقها.(المبرزاني١٤٢٦هـ، ص١-٩)، ولم يدرك مغيبو دور المرأة وتهميشها الأضرار التي لحقت بالمجتمع من جراء هذا التهميش. والمتأمل لنظرة المرأة المسلمة من واقع حال المسلمين اليوم وحال المجتمع يلحظ التناقض الكبير بين مبادئ الدين والتعليم الإسلامية التي أمروا بها، وبين واقع حالهم فالتناقض جلي والمعارضة معنية، لقد أساءوا تفسير النصوص القرآنية التي جاء بها الإسلام واعتمدوا على العرف والتقاليد وأصالتها، مع أن لا هذا ولا ذاك من الإسلام في شيء.

- **التحديات التي تواجهها المرأة** :
- **الاتجاه الاستبدادي من الرجل** :

حيث تمارس عليها السلطة والاستبداد بكل أشكالها سواء من الأسرة كالأب والزوج، ثم النظرة الضيقة للمرأة من خلال نظرة القبيلة وهيمنة الرجل وسلطة العرف والعادات والتقاليد التي لا تستطيع الخروج منها ولا الاحتكام إلى القضاء بموجبها.

- **جهل المرأة نفسها بالدور الذي يجب أن تمارسه** :

وهذا بسبب تغييبها عن مناشط الحياة وعزلها باسم الدين وقوامة الرجل عليها ، وتفسير النصوص كما يريد أن تكون الرجل عليها مما جعلها أداة سهلة التطويع، فتراجعت وانصاعت وراء هذا التغييب ولم تحاول أن تتعرف على ما لها وما عليها من حقوق تجاه نفسها ومجتمعها فانصرفت إلى الحياة الأخرى طالما أن الزوج يوفر لها كل شيء وأصبحت لاهثة وراء مباهج الحياة وهي فارغة من الداخل من أي مسئوولية سوى إنجاب الأولاد وتربيتهم وكأن المجتمع كله ينحصر في ذلك، وحين تقع في مأزق المشاكل الزوجية تجد نفسها خاوية لا تملك حتى المعرفة بحقوقها.

- **تقليد النموذج الغربي ومحاكاتها له**:

الفراغ الذي وضعت فيه المرأة وبعدها عن الحراك الاجتماعي الفاعل والمؤثر في الحركة التنموية بكل أشكالها في البلاد جعلها تشعر بأنها غير موجودة ولا قيمة لها، ودفعها إلى تقليد الاتجاه الغربي محاولة منها إثبات ذاتها وذلك بالمطالبة بالحرية مع عدم إلمامها بالمفهوم الصحيح لها فاستغل دعاة تحرير المرأة هذا الوضع وجنحوا بها إلى طريق الابتذال عن طريق وسائل الإعلام ليؤكدوا وجودها ويضعوها أمام نفسها على موقع في خريطة الحياة موهمينها بتحقيق ذاتها.

- **تعقيد بعض النصوص الشرعية وعدم وضوحها** :

الفهم الخاطئ والتفسير المبني على المصلحة لبعض النصوص الشرعية مثل ما جاء في آية القوامة في القرآن الكريم(سورة النساء، آية٣٤)جعل الكثير من الرجال يتسلطون على نسائهم تسلط اجتماعيا وفكريا وتربويا مدعين أن هذا حكم الله في شأنهن مع الرجال، وآية التعدد للزوجات وتفسير العدل حسب ما يراه كل رجل أو يجتهد فيه رجال المؤسسة الدينية وهم الأكثر ممارسة لهذا العمل.

- **ما كتبه السلف من علماء مسلمون عن المرأة** :

وما وصفت ونعتت وشبهت به وما تنطوي عليه كتبهم من قدح وذم في حق المرأة. مثل ما جاء عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه حيث قال:" المرأة شر كلها وشر ما فيها أنه لابد منه" وغير ذلك مما جاء في كتاب نهجفي البلاغة عن النساء على لسان زين شباب الجنة(الإمام علي،٢٠٠٤،ص ٤٣٥)،هذا ما توارثته الأجيال وتعمل به ونحن نعيش في القرن الواحد والعشرين، فرغم وصول المرأة إلى درجة عالية من التعليم ورغم وجودها في وظائف ذات طابع ثقافي إلا أنها تظل في بيتها وبين أخوتها الذكور امرأة ناقصة عقل ودين.

- **التمييز**: **تعريف التمييز**: (**في القاموس القانوني،٢٠٠،ص**) :

يعرف التمييز على أنه سلوك المفاضلة المناقض للمساواة وهو مضر بأشخاص معينين بسبب انتمائهم العرقي أو المذهبي أو السياسي أو الجنسي أو هو معاملة تفاضلية ترتكز على رفض إعطاء أفراد أو مجموعات حقوقا أو منافع معترف بها لغيرهم بحيث يتعارض هذا التمييز مع المساواة في المعاملة .

أمّا التّمييز ضدّ النّساء فتعرّفه المادّة الأولى من "اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة (المعتمدة سنة ١٩٧٩) : "أيّ تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتمّ على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة في الميادين السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والمدنيّة أو في أيّ ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتّعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النّظر عن حالتها الزّوجيّة وعلى أساس المساواة بينها وبين الرّجل."

- **فالتمييز يعني**: **الا مساواة القانونية**:

فبينما يعتبر القانون درعا حاميا ضدّ ممارسات التّمييز في البلدان الدّيمقراطيّة، يعكس هذا القانون في البلدان العربيّة. أي أنّ النّساء والرّجال متساوون أمام قانون لا يضمن المساواة بين الرّجال والنّساء. يظهر ذلك في القوانين العربيّة المستخدمة كما ذكرنا سابقا في ساحات القضاء كاستخدام الأعراف للقضاء بين الجنسينّ الرجال والنساء.

- **الامساواة السياسية** :

أما القوانين المنظّمة للمجال العامّ هي نفسها قد تكون تمييزيّة. ففي الكويت والإمارات العربيّة المتّحدة، والمملكة العربية السعودية تحرم النّساء من حقّ التّرشّح والانتخاب. إلاّ أنّ البلدان العربيّة التي تمكن المرأة من الحقّ في المشاركة لا تتوفر فيها هذه المشاركة إلا على نحو ضئيل. فرغم ازدياد نسبة النّساء العاملات في البلدان العربيّة، وتضاعف نسب المتعلمات، فإنّ مقياس تمكين المرأة المعتمد من قبل "برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي"، وهو يقيس مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة "باستخدام مؤشّرات متوسّط الدّخل للفرد، ونسبة النّساء في الوظائف المهنيّة، وحصّة النّساء في مقاعد البرلمان على التّوالي، يكشف بوضوح أنّ البلدان العربيّة تعاني من نقص لافت للنّظر"، بحيث تأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة من بلدان العالم .(تقرير سنة ٢٠٠٢، ٢٦).

- **سوء تفسير بعض النصوص القرآنية** :

مثل آية القوامة(آية ٣٤من سورة النساء) فمبدأ القوامة وهو مبدأ رئاسة في المجال الخاصّ تمّ سحبها على المجال العامّ عن طريق اشتراط الذّكورة في الولايات العامّة عموما. هذه الوضعية التي تعيشها المرأة العربية تتسم بمظهرين هامين هما:

١- الخلط في المفاهيم :

إنّ التّراث العربيّ، ككلّ تراث إنسانيّ يحمل في طيّاته رغبة إلى العدالة والحرّيّة. إلا أنّ بعض المفاهيم والمؤسّسات التي تجسّد هذه الرغبة لم تظهر ولم تتبلور إلا في العصر الحديث. ولذلك فمن غير المجدي أن نبحث في منظومة الفقه القديمة عن حلول لقضايا لم تطرح إلا في هذا العصر، وأن نبحث فيها عن مفاهيم لم يتم التفكير فيها مثل : قضيّة منح الجنسيّة أوعدم منحها للمرأة المتزوّجة من أجنبيّ، قضيّة المشاركة السّياسيّة للمرأة عبر الانتخاب والتّرشّح وهما أمران غائبان تماما في الفقه والفكر السّياسيّ العربيّ القديم، مفهوم المساواة والمواطنة. هذا البحث والتعصب قد يؤدّيان إلى خلطات إيديولوجيّة عجيبة ومضحكة أحيانا، ويقضيان على وضعية الذّات المهزوزة التي ما تنفك تردّد : أنا أملك كلّ شيء، أنا في غنى عن الآخرين.

٢- الانفصام المعرفي :

لا يعني الانفصام عدم الانسجام فحسب، بل يعني الانطواء على الذّات وفقدان العلاقة بالواقع. ومن مظاهر هذا الانفصام التّشبّث بالقوانين التّمييزيّة رغم عدم ملاءمتها لواقع المرأة العربيّة ولعالم اليوم، وعدم الانسجام الذي تتّسم به المنظومات العربيّة القانونيّة ذاتها، بما أنّ أغلب الدّساتير العربيّة تعترف ضمنا أو صراحة بالمساواة بين الرّجل والمرأة، فتتناقض مع القوانين ولا توجد محاكم دستوريّة مكلفة بالنّظر في مدى دستوريّة القوانين. بل كأنّ وضعيّة الانفصام أصبحت منهجا أو كالمنهج في تعامل الدّول العربيّة مع الاتّفاقيّات الدّوليّة، بحيث .(مرئيسي،٢٠٠١،ص٣٤)أنّها تصادق دون أن تصادق تصادق عليها وتتحفظ على أهمّ بنودها باسم "الخصوصيّة" الثّقافيّة، والتّقاليد الاجتماعيّة وحماية القوانين الدّاخليّة المستمدّة من الشّريعة الإسلاميّة. فباسم الا مساواة نتحفظ إذن على مبدأ المساواة.

فبينما يعتبر القانون درعا حاميا ضدّ ممارسات التّمييز في البلدان الدّيمقراطيّة، يعكس هذا القانون في البلدان العربيّة. أي أنّ النّساء والرّجال متساوون أمام قانون لا يضمن المساواة بين الرّجال والنساء.

- **والمرأة السعودية كجزء من منظومة النساء العربيات**:

ينطبق على المرأة السعودية ما ينطبق على المرأة العربية المسلمة في جميع التحديات التي تواجهها إضافة إلى التمسك بالتقاليد والأعراف والتعامل معها في بعض القضايا الاجتماعية حتى في ساحات القضاء فالأعراف والتقاليد في المجتمع السعودي تأخذ حيزا كبيرا في مجال القوانين والتنظيمات الاجتماعية، وقد يكون للمرأة السعودية بعض الظروف التي جعلتها متأخرة عن مثيلاتها من النساء في الدول العربية المجاورة منها:

- تأخر بدء تعليمها، حيث أنطلق تعليم الفتاة السعودية عام ١٣٨٤هـ حين بدأ تعليم البنين عام ١٣٥١هـ أي بفرق ثلاثون سنة تقريبا، وهذا أحد المؤثرات التي لعبت دورا بارزا في تأخر ظهور المرأة السعودية، وعدم ثقة الرجل في قدراتها.

- النظر إليها على أنها من أرض الحرمين الشريفين جعل رجال المؤسسة الدينية يقفون أمام كل ما يدفع لتقدمها كالتعليم والعمل الخاص والسفر والعمل في الوظائف الحكومية.
- الأنظمة القائمة في الدولة والتي تقضي بعدم السماح للمرأة بالسفر للتعليم أو لغيره إلا بوجود محرم. حرم العديد من الفتيات من الانطلاق خارج الوطن والتعرف على الثقافات المختلفة والانخراط في منظومة دور المرأة في المجتمعات الأخرى.
- عدم تقبل الرجل السعودي خروج المرأة للعمل ومشاركها له في جميع المجالات وهذا قائم حتى وقتنا الحالي، وعلى مستوى فكر رجالات حصلوا على أعلى الدرجات العلمية وسافروا وحصلوا على ثقافات متعددة يدركون ما يمكن أن تقدمه المرأة للمجتمع.

كل ما سبق ذكره يدخل في نطاق التمييز الذي تعاني منه المرأة السعودية داخل المجتمع ثم أن الأنظمة الموضوعة من الدولة بعضها يحقق هذا التمييز بصورة غير مباشرة، وهذا لا تستغربه المرأة السعودية المثقفة والمطلعة لأن بعض الأنظمة وضعت وفق العرف والتقاليد المتعارف عليها وهي ما تطالب بإعادة النظر فيه في المرحلة الحالية مثل:

- حضانة الأطفال.
- قيادة المرأة للسيارة.
- سفر المرأة.
- حرمانها من بعض التخصصات في التعليم.
- حرمانها من المشاركة في الانتخابات والمجالس البلدية.
- حرمانها من تقلد بعض المناصب.

والمتأمل أيضاً في واقع الفتاوى المرتبطة بقضايا المرأة يلاحظ اختلاط الأعراف والعادات بالشرع حتى أصبح العرف مقيدا ومخصصا لكثير من النصوص الشرعية(القحطاني ١٤٢٦هـ،ص٥- ٧).

- **نماذج من نضال المرأة العربية في دخول الحياة العملية ومواقع صناعة القرار**:

بعد صدور تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي عام ٢٠٠٥م والذي أشار إلى ضعف تمكين المرأة سياسيا وتنمويا واجتماعيا في المجتمعات العربية (تقرير التنمية، ٢٠٠٥)، والذي تبنت واشنطن ما جاء فيه من مواضيع وأصبحت تطالب الحكومات العربية بتفعيل مقترحات التقرير والعمل على زيادة مساهمة المرأة العربية في برامج الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بدأ الحراك النسائي ينشط وظهرت محاولات في أكثر من دولة عربية قادتها المرأة بهدف انضمامها للحياة العملية في جميع الاتجاهات أسوة بشقيقها الرجل.

لم يرتبط تقرير التنمية الإنسانية فقط بالقرن الواحد والعشرين فقط لكنه بدأ من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر حين جاء رفاعة الطهطاوي من باريس بنشر فكرة حول إنصاف المرأة وقد أدرك الطهطاوي أهمية الدور الإنتاجي للمرأة وربط بين التعليم والعمل حيث قال" أن التعليم يساعد المرأة لأن تحدد لنفسها مكان في الحياة يعودها على العمل، فالعمل في الحقيقة يصون المرأة ويدنيها من الفضيلة، وإذا كانت بطالة الرجل مدانة فإنها عار كبير بالنسبة للمرأة "(سالمان١٤٢٦هـ، ٢- ٥).

بدأت المرأة العربية والمرأة السعودية باتخاذ خطوات مبادرة للحصول على حقوقها في المشاركة الفاعلة في تنمية وطنها ولم تقتصر مطالبتها على نشاط دون آخر فقد طالبت بتواجدها في المجالات التنموية والقطاعات الحكومية المختلفة وجاءت استجابات الأنظمة للمطالبات النسائية متباينة ومتفاوتة:

- في تونس استطاعت المرأة التونسية أن تحصل على دخول مضمار المشاركة الوطنية بعد تبني الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة عام(١٩٠٣- ٢٠٠٠) حركة الإصلاح التي قامت بها النخبة منذ عصر النهضة في القرن التاسع عشر.وتم بناء على ذلك تعديل قانون الأحوال الشخصية والذي ناصر حقوق المرأة (الصائغ٢٠٠٥م، ٧) ومنها:
  - ✓ المساواة بين الجنسين في الحقوق ومنح المرأة فرصة الدراسة والعمل.
  - ✓ استطاعت المرأة التونسية أن تكون قاضية ونزلت إلى مضمار العمل العسكري ثم قائدة طائرة، ثم عضوة في القيادة الحزبية العليا، وخصص لها٢٠٪ من مقاعد مجلس النواب والمجالس البلدية.
- في مصر استطاعت المرأة المصرية أن تتواجد في المصانع والمؤسسات والشركات الضخمة والوزارات بكل أنواعها كذلك في سوريا والأردن والعراق والمغرب العربي.
- في اليمن اكتسبت المرأة حقها في المشاركة في الحياة السياسية من نصوص الدستور، كما أنها مارست هذا الحق في الواقع العملي، ومعروف أن في اليمن أربع تيارات سياسية تتبنى أيدولوجيات سياسية هي: المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، حيث تتطرق جميعها للمرأة من مفهوم إصلاح أوضاعها بما يتناسب وحقيقة وجودها وتأثيرها في المجتمع باعتبارها شريكة للرجل في التنمية، وقد جاء خروج المرأة للمطالبة بحقوقها، وإعطاءها الحق في المشاركة في الانتخابات بأنواعها ذا جدوى وفائدة نتيجة دعم الحكومة لهذا التواجد، وقد أصبحت المرأة اليمنية الأن طبيبة ومهندسة وسفيرة وتساهم في جوانب التنمية الاقتصادية في وطنها(مطهر،٢٠٠٣).
- بدأت دول الخليج في فتح بعض المجالات تحت قيود معينة ومحاذير اجتماعية لتفتح للمرأة باب المشاركة في التنمية الوطنية بصورة عامة ففتحت مجالات العمل في الوزارات وبعض القطاعات المرتبطة بالجانب الاقتصادي بعيدا عن المواقع القيادية المؤثرة في صناعة القرار وهذا لم يقنع طموح المرأة والتي قامت بعدد من المحاولات كانت تتمثل في تجارب منها:
- تجربة المرأة الكويتية: حيث حاولت تشكيل نشاط نسائي منظم بهدف المشاركة في التصويت والانتخاب في البرلمان ولم تلقى نجاح في ذلك وكررت التجربة وأيضا لم تنجح لكن الحكومة الكويتية تدخلت لدعم المرأة عن طريق تعيينها في المناصب القيادية والسياسية واضعة المجتمع الكويتي أمام الأمر الواقع حيث بدأ تعيين السفيرات والوزيرات، ووكيلات الوزارة، ومديرات للجامعات، لكن جميع هذه المناصب لم تحصل عليها بالترشيح والانتخاب بل بالتعيين لأن معظم الدول العربية تدرك أن مجتمعاتها لازالت نظرتها للمرأة تخالف ما يجب أن يكون.

- تجربة المرأة البحرينية: (الصائغ،٢٠٠٥،٨- ٩) وجاءت نتيجة للأجواء الديموقراطية التي سعت إليها مملكة البحرين ورأت المرأة في هذا التوجه فرصة لها للحصول على حقوقها المدنية والسياسية وخاضت تجربة الانتخابات ناخبة ومرشحة لكنها تعرضت لكبوات لأسباب عدة منها:
  - ✓ لم تجد دعم الدولة بصورة كافية.
  - ✓ رفض التيار الديني لهذه التجربة وهاجمها من على منابر المساجد.
  - ✓ عدم إدراك بعض النساء البحرينيات لقيمة التجربة فكانت المرأة أحد مصادر عدم نجاح التجربة.

ومع هدير هذا الانفتاح العملي في حياة المرأة العربية بقيت المرأة السعودية ثابتة في مكانها رغم صدور التوجيهات الملكية بفتح مجالات العمل للمرأة في معظم القطاعات التي تناسب طبيعتها، لكن ظل القرار قرار والتنفيذ مقيد.

وتعتبر المرأة في المملكة العربية السعودية الوحيدة على مستوى الدول العربيةٍ التي لا زالت بعيدة عن مواقع صناعة القرار والمشاركة في اتخاذه وبعيدة أيضا عن المشاركة السياسية بكل أشكالها.

امتلكت المرأة السعودية القدرة على التفاعل والتعامل مع المتغيرات الحياتية والمرحلية التي مربها المجتمع السعودي ولم تقف متفرجة أو سلبية لما يحدث بل سعت جادة إلى إثبات وجودها رغم صعوبة الدور الذي تمارسه، فقد قامت بالعديد من الأدوار منها:

- **دور المرأة السعودية في التنمية المجتمعية** :

اهتمت المرأة السعودية بالمجتمع حيث قادت أول دفعة من المتعلمات الخطوة الأولى في تأسيس الجمعيات الخيرية، والتي سعت من خلالها إلى المساعدة الاجتماعية برفع مستوى الوعي لدى ربة المنزل، ومساعدة الفتيات على التفكير الناضج في التعامل مع الحياة وشجعت العمل التطوعي، وساهمت من خلال الجمعيات الخيرية إلى مساعدة الفقراء وذوي الحاجة، والسعي لمحو الأمية بين ربات المنازل، وقد بدأت هذه الجمعيات جميعها في المملكة العربية السعودية بجهود تطوعية بنتها الفتيات السعوديات المتعلمات. وبعد أن تأكد النظام الحكومي من نجاحها (تقرير جمعية أم القرى٢٠٠٦م)بدأ بدعمها وتحويلها إلى مؤسسات خيرية حكومية تحت مظلة وزارة العمل والشئوون الاجتماعية

ورغم أن المرأة السعودية كانت هي النواة والمؤسسة لهذه الجمعيات إلا أنها بمجرد تحولها تحت مظلة وزارة العمل والشئون الاجتماعية بدأت تقيد الصلاحيات والقرارات في هذه الجمعيات فلا تستطيع رئيستها أو مجلس إدارتها اتخاذ قرار دون الرجوع إلى الوزارة والتي قد تكون عائقا أحيانا في تنفيذ بعض القرارات المرتبطة بوضع اجتماعي يتطلب حل عاجل.

- **دور المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية** :

مارست المرأة السعودية العمل التجاري، وأصبحت تدير شركات كبرى ومؤسسات ضخمة، لكن جميع هذه الأنشطة يعيقها ويقف في طريقها دائما الإجراء الإداري التنفيذي المرتبط بالجهات الرسمية. ورغم ذلك فالمرأة تدير عملها عن طريق الوكيل في الإجراءات المتعلقة بالدوائر الحكومية رغم المشاكل التي تتعرض لها لكنها رغم ذلك لم تقف أمام هذه الظروف، وتشير إحصاءات الغرف التجارية في المملكة إلى أن المرأة موجودة وبقوة في السوق.

- **الدور الثقافي للمرأة السعودية** :

اجتهدت المرأة السعودية وتعلمت وحصلت على أعلى الشهادات العلمية وأصبحت تشكل ثروة اقتصادية ورأس مال بشري كبير داخل المجتمع ويكفي أنه تم إلغاء جميع العقود الخارجية في مجال التعليم العام، كما ساهمت المرأة السعودية في نقل صورة حضارية واعية عن المجتمع السعودي من خلال الإعلام حين عملت صحافية ومذيعة وكاتبة ومحللة، وأصبحت أستاذة جامعية ووصلت إلى مراكز قيادية عالية في مجال التعليم، كعميدة لقسم الطالبات ووكيلة كلية، ورئيسة قسم، ومشرفة قسم، ورئيسة لجنة، ورئيسة مركز تطوير، ومديرة مكتب إشراف، كل هذه المستويات الإدارية العليا التي وصلت إليها، يقتصر فيها دورها على التنفيذ فهي منفذة للقرارات والإجراءات المتخذة من الوزارات ومن لجان الرجال الذين يديرون العمل ويتخذون قراراته.

- **دور المرأة السعودية في المجال الصحي** :

سعت المرأة السعودية بجد وثبات فيم أتيح لها من تعليم وخاضت الدراسة العلمية في مجال الطب وأصبحت طبيبة وممرضة وعالمة فتميزت وحصدت الجوائز العالمية على تميزها مثل البرفسورة سميرة إسلام ، والمبدعة حياة سندي وغيرهن كثيرات، وأصبحت المرأة السعودية طبيبة في معظم التخصصات الدقيقة لكنها إلى الأن لم تأخذ فرصتها في المجال التخطيطي في وزارة الصحة ولم يستفاد من خيراتها في هذا المجال.

- **المرأة السعودية في المواقع العالمية** :

رغم محدودية الفرص للمرأة السعودية داخل وطنها للوصول إلى مواقع صناعة القرار واتخاذه، إلا أنها استطاعت أن تصل إلى مواقع عالمية متميزة فهناك أكثر من سيدة سعودية يتقلدن مناصب ذات تأثير حيوي وعالمي خارج الوطن ضمن مؤسسات عالمية كبرى وعلى رأسهم السيدة ثريا عبيد رئيسة صندوق الإسكان في هيئة الأمم المتحدة.

هذا هو العقل النسائي السعودي الذي واجه العديد من التحديات حيث واجه صلابة العادات والتقاليد والأعراف، واجه رفض خروجه للعمل، والإسهام في خدمة الوطن.(كتبي ١٤١٨هـ،ص٧٩).

لكن رغم ما وصلت إليه وحصلت عليه المرأة السعودية من مكتسبات على المستوى الاجتماعي والقانوني، إلا أنها تظل مكتسبات لا تضيف شيئا للمرأة السعودية التي يجب أن يؤمن المجتمع بأهمية دورها في بناء مجتمعها، والنهوض به من خلال المشاركة الإيجابية على قدم المساواة مع شقيقها الرجل في عملية البناء والتنمية فالمرأة السعودية إلى وقتنا الحالي تعامل بتمييز داخل مجتمعنا السعودي فهي بعيدة كل البعد عن مواقع صناعة القرار اتخاذه.

- **أسباب التفاوت في وصول المرأة العربية لمراكز صناعة القرار واتخاذه**:

- الاعتماد على تغيير القوانين بوصفها مدخلا لتغيير الذهنية الاجتماعية.
- مساهمة رجال الدين المستنيرين والأحزاب الواعية والمدركة لدور المرأة في المجتمع.
- دعم النظام للمرأة بتمكينها بالطرق الرسمية المناسبة من تقلد المناصب التي لا زال المجتمع غير متقبل لها.

- **المشاركة التي تطلبها المرأة السعودية :**

لقد أصبح التحاق المرأة بالعمل ضرورة ملحة ومساهمتها بالإنتاج وتحسين دخل العائلة مهمة أخلاقية نبيلة، وذلك نتيجة تعدد مطالب الحياة والمتغيرات المتسارعة، وما ظهر في الإحصائية الأخيرة بالنسبة لعدد السكان والتي مثلت فيه المرأة ما يقارب ٥٠٪ من عدد السكان وتعطيل هذا العدد معناها أن المجتمع يسير بنصف طاقته البشرية والنصف الآخر معطل فما الذي سيكون متوقعا بعد عشر سنوات من الآن في ظل هذا التعطيل؟ ولقد تقبل غالبية المجتمع السعودي قبول خروج المرأة للعمل بل أصبح البعض يربط عملية الاقتران بالموظفة، وهذا يؤكد قناعته بدور المرأة كمنتج ومساوي له في العطاء لكن بقي عليه التخلص من المعتقدات البالية والموروثات الاجتماعية التي يطغى فيها التمييز بين الرجل والمرأة ويستغلها الرجل في مصلحته حين يرغب ممارسة هذا الدور.

وفي ظل ما وصلت إلية المرأة السعودية من مستوى علمي وثقافي ومشاركة تعتبر جانبية إلى الأن في مواقع صناعة القرار واتخاذه، فالمرأة السعودية تمتلك قدرة استيعابية وتفسيرية عالية فهي تمتلك عقل واسع المدارك ولها قدرة على تفسير المضامين التي تطرح، وهي قادرة على التعامل مع الحدث، فهي تناقش وتمتلك وتشارك بمنهج عقلاني ومتوازن، فالمرأة السعودية متمسكة بالعقيدة الإسلامية وترتبط بعلاقة متينة وقوية بمجتمعها، ومتفهمة وواعية ومدركة للأعراف والتقاليد الموروثة المسيطرة على عقلية الرجل السعودي وتتعامل معها بتفهم وهدوء عالي رغم رفضها الشديد لها لكنها ناقشتها وحللتها وطالبت بإلغائها بتحليل عقلاني عالي وهادئ ومتزن فهي حريصة على أن لا تخسر مجتمعها، فهي متنورة ويقظة وتتعامل مع الأحداث بثبات وقوة.

لقد جاءت مطالبة المرأة السعودية بالمشاركة الفاعلة عبر مراحل زمنية متعددة كل هذا الهدوء حفاظا منها على ترابط مجتمعها، والآن وقد أصبحت بالألفية الثالثة ووصلت إلى درجات علمية عالية، ووصلت للعالمية بمفردها دون أن تثير الصخب حولها في المجتمع، وأصبحت تشكل نصف المجتمع تماما، كان لابد لها من التحرك نحو مطامحها باستراتيجية جديدة ومنظمة واضعة أمام عينيها خدمة الوطن كهدف رئيس مكررة جميع مطالبها بالمشاركة في كل قطاعات الوطن خاصة ما يرتبط العمل فيها بصناعة القرار واتخاذه والسعي بكل جهد ووسيلة لإثبات وجودها عمليا وأن يحسب حسابها في كل ما يمكن أن يمثل حركة البلاد، فلا يمكن تهميشها ولابد من رفع وصاية من يتخذ القرار عنها ويحدد لها مكان تواجدها، لذا نجد الحراك النسائي السعودي في السنوات الأخيرة قويا متزنا مدعما بكل ما جاءت به الشريعة الإسلامية وما منحها إياه الإسلام من حقوق لأنها شعرت بأن الوقت حان لتأخذ دورها في مواقع صناعة القرار واتخاذه المرتبطة بوضع وحالة البلاد بعد أن كانت لسنوات طويلة بعيدة كل البعد عن هذه المواقع.

ومن خلال الدراسة الميدانية لهذا البحث وتحليل الاستبانات (أداة الدراسة) التي تم من خلالها استقصاء أراء المسؤولين والمثقفين حول مشاركة المرأة السعودية في اتخاذ القرار بمستوياته المختلفة سنضع استراتيجية مقترحة لمشاركة المرأة في صناعة القرار التربوي واتخاذه كنموذج يمكن تطبيقه على باقي قطاعات الدولة.

- **ثانياً : منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها :**

في هذا الجزء من البحث سيظهر وصفا لمنهجية البحث وإجراءاته ومجتمع البحث وعينته، والأداة المستخدمة في جمع البيانات المتعلقة بالبحث التي تظهر وجهات نظر المسئولين والمثقفين من الجنسين في مشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار واتخاذه بمستوياته المختلفة، كم يتضمن وصفا لإعداد الاستبانة والتأكد من وصدقها وثباتها، وما قامت به الباحثة من إجراء في تطبيق الاستبانة، كما يوضح هذا الجزء وصفا للأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل نتائج البحث.

- **الأسلوب البحثي :**

ركزت الدراسة على مصادر البيانات الميدانية حيث تم تصميم استمارة استبيان لاستطلاع مرئيات عينة الدراسة . وقد استخدم أسلوب العينة العمدية أو الغرضية وأسلوب استطلاع الرأي لتجميع بيانات الدراسة لعدد(٣٦٨).

- **منهج البحث :**

المنهج المستخدم في البحث هو المنهج الوصفي المسحي الواقعي(العساف ٢٠٠٣،٢٤)الذي يتم من خلاله التعرف على واقع المشكلة موضوع البحث، وبيان أبعادها والوقوف على الأسباب التي تقف وراءها تمهيدا لاقتراح الحلول المناسبة لها فالمنهج الوصفي : هو ذلك النوع من الدراسات الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد الدراسة ، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها. وبما أن الدراسة تعتمد على جمع المعلومات وتحليل البيانات فإن هذا المنهج هو المتبع في هذه الدراسة،وحيث أن هدف الدراسة هو معرفة مدى مشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار بكل أشكاله ومستوياته المختلفة في ضوء معطيات المرحلة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فهذا يقع ضمن آليات الدراسة الوصفية المسحية التي تصف وضع المجتمع السعودي الحالي ومشاركة المرأة في الحياة العامة فيه. بناء على ذلك تم استخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات من شرائح المجتمع المختلفة مفكرين، ومثقفين وسياسيين، وأكاديميين، واقتصاديين،وعامة، حول قبولهم لمشاركة المرأة في صناعة القرار بأنواعه، وانصهار المرأة في الحياة العامة بما يتناسب وما جاءت به الشريعة الإسلامية، ثم تحليل البيانات وتفسير المعلومات ومناقشتها وصولا إلى النتائج والتوصيات.

- **مجتمع الدراسة :**

يتكون مجتمع الدراسة من الشخصيات التي تساهم في مواقع المشاركة في صناعة واتخاذ القرار، وبما أن مجلس الشورى هو مصدر من مصادر التشريع وبما أنه يتناول تحت مظلته شئون البلاد الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية والفكرية وتنتهي جلساته بتوصيات تساهم في اتخاذ القرارات ووضع أنظمة، فقد وقع الاختيار على أصحاب المعالي والفضيلة والسعادة لتطبيق أداة الدراسة باعتبار المجلس أحد أهم المفاصل السياسية التي تبث في هذا الشأن ولأن الموضوع يرتبط بالمرأة وهي تمثل نصف المجتمع حسب آخر الإحصاءات فسيضم المجتمع القيادات النسائية والتي تحتل مواقع تتطلب مشاركتها في صناعة واتخاذ القرار في جامعات المملكة وقطاع التعليم العام، كذلك شريحة المثقفين والمثقفات في المنطقة الغربية للوصول إلى أراء المستطلعين من الجنسين في مشاركة المرأة السعودية في صناعة واتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته.

- **عينة الدراسة** :

تم تطبيق الدراسة على عينة طبقية من مجتمع البحث كانت على النحو التالي: مجلس الشورى، قيادات نسائية في التعليم العالي، قيادات نسائية في التعليم العام، كاتبات، كتاب، شريحة متنوعة من المتعلمات والمثقفات في المجتمع وقد وزعت(٤٥٠) استمارة استبيان على عينة الدراسة عاد منها (٣٦٨) استبانة رجعت صحيحة وكاملة و (٥١) استبانة كانت غير مكتملة وبعضها يحمل تعليقات سلبية، و(٣١) استبانة لم تسترد، والجدول الآتي يوضح توزيع الاستمارات على العينة والعائد منها.

جدول رقم(١) يوضح توزيع الاستمارات على العينة والعائد منها

الجهة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات العائدة
مجلس الشورى	١٢٠	٧٥
قيادات نسائية في التعليم العالي	٦٠	٥٥
قيادات نسائية في التعليم العام	٦٠	٥٥
كاتبات	٤٠	٣١
كتاب	٤٠	٣٠
شريحة متنوعة من النساء	١٣٠	١٢٢
المجموع	٤٥٠	٣٦٨

من الجدول رقم(١) يتضح أن عينة البحث اشتملت على:

- معالي وفضيلة وسعادة أعضاء مجلس الشورى.
- بعض القيادات النسائية في التعليم العالي والتعليم العام.
- شريحة من المثقفين والمثقفات.
- شريحة متنوعة من النساء.

- **المعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة** :

- **الجنس** :

جدول (٢) يوضح جنس أفراد العينة

الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكر	١٠٥	٢٨.٥
أنثى	٢٦٣	٧١.٥

يلاحظ من الجدول (٢) أن نسبة الإناث كانت أكبر من الذكور لأفراد العينة وهذا مما قد يكسب النتائج نوعا من المصداقية وبخاصة أن البحث يختص بالمرأة، حيث يتضح لنا أن نسبة الإناث بلغت(٧١,٥٪) والذكور(٢٨,٥٪).

- **الجهات** :

جدول (٣) يوضح جهات أفراد العينة

الجهة	التكرارات	النسبة %
المثقفات	١٢٢	٣٣.٢
قيادات نسائية فى التعليم العام	٥٥	١٤.٩
قيادات نسائية فى التعليم العالى	٥٥	١٤.٩
مجلس الشورى	٧٥	٢٠.٤
كتاب	٣٠	٨.٢
كاتبات	٣١	٨.٤

وقد دلت النتائج من الجدول رقم (٣) على أن المثقفات سجلن أعلى نسبة بين الجهات الأخرى بواقع ٣٣,٢٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة يليها في الترتيب المنتمين لمجلس الشورى بنسبة ٢٠,٤٪ و من ثم القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك القيادات النسائية في التعليم العالي وذلك بنسبة ١٤,٩٪ لكل منها ثم فئة الكاتبات بنسبة ٨,٤٪ و أخيرا فئة الكتاب بنسبة ٨,٢٪ .

- **متغيرات الدراسة** :

تعد محاور الدراسة متغيرات تابعة، وتتأثر بالمتغيرات المستقلة، والتي تمثلها شرائح العينة ذكورا وإناث من: أعضاء مجلس الشورى، قيادات نسائية من التعليم العالي، قيادات نسائية من التعليم العام، كاتبات، كتاب، شريحة متنوعة من النساء (موظفات، سيدات أعمال، خريجات عاطلات عن العمل).

- **أداة الدراسة** :

تم تصميم استبانة من خمسة محاور رئيسة تتمحور حول إمكانية مشاركة المرأة في اتخاذ القرار هي:

- العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة وتمثله العبارات: (٦- ٥- ٤- ٣- ٢- ١).
- العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة وتمثله العبارات الآتية: (١٠- ٩- ٨- ٧).
- أثر الموروث الاجتماعي من عادات و تقاليد و أعراف لها تأثير على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله وتمثله العبارات:(١٤- ١٣- ١٢- ١١).
- الاتجاه الصحيح والشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة و اتخاذ القرار وتمثله العبارات:(١٨- ١٧- ١٦- ١٥)
- الواقع الفعلي لمساهمة المرأة في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله وتمثله العبارات: (٢٣- ٢٢- ٢١- ٢٠- ١٩).

- **صدق أداة الدراسة** :

والهدف منه التأكد من أن تقيس الاستبانة ما أعدت لقياسه، وللتأكد من ذلك قامت الباحثة بالتالي:

- **العرض على المحكمين** :

وذلك لمعرفة مدى صدق الاستبيان من حيث المحتوى، مدى سلامة صياغة الجمل، مدى تغطيتها لجوانب المشكلة، وأسئلة الدراسة، ومدى ملائمة العبارات للموضوع.

وقد قامت الباحثة بعرض الاستبانة على لجنة تحكيم من جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة طيبة، وبعد عرض الاستبانة على السادة المحكمين كان هنا تعديل في العبارتين(١٣،١٧) وتم تعديلها حسب وجهة نظر المحكمين، كما طالب رئيس مجلس الشورى الشيخ صالح بن حميد بتغيير صيغة العبارة رقم(١٧).

- **ثبات الاستبانة** :

ويقصد أن تعطي الاستبانة نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيقها على نفس الأفراد وفي ظروف مماثلة(ديوبولدب ١٩٧٩م،ص٤٠٥). وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة مختارة، وبعد فترة زمنية تم إعادة تطبيق الاستبانة، وبحساب معدل الارتباط بين التطبيقين وجد أن الاستبانة على درجة عالية من الثبات.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:**

تمت المعالجة الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي باستخدام برنامج الـ SPSS وقد قامت الباحثة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- التكرار والنسب المئوية Frequencies And Percent لوصف العينة وتحديد مستوى درجة الرضا.
- معامل الثبات كرونباخ الفا Cronbach's alpha .
- المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) حيث يتم حساب القيم (الأوزان) كما يلي :

درجة الموافقة	الوزن
لا أوافق	١
أوافق إلى حد ما	٢
أوافق	٣

ثم يتم تحديد الاتجاه لمقياس ليكارت الثلاثي Likert Scale كما في الجدول (٤) ويلاحظ أن طول الفترة المستخدمة في الجدول هي (٢/٣) أي حوالي ٠,٦٦ وقد حسبت طول الفترة على أساس أن الأرقام الثلاثة ١و٢و٣ قد حصرت فيما بينها مسافتان.

- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA لتحديد الفروق في مستوى درجة الموافقة على عبارات الدراسة حسب متغير الجهة .
- اختبار Dunett's T3 لتحديد مواقع الاختلافات بين الجهات .

جدول (٤) يوضح كيفية تحديد الاتجاه من خلال المتوسط المرجح

المتوسط المرجح	الرأي
من ١ إلى ١.٦٦	لا أوافق
من ١.٦٧ إلى ١.٣٣	أوافق إلى حد ما
من ١.٣٤ إلى ٣	أوافق

- **اختبار الثبات للمقاييس:**

قامت الباحثة بحساب معامل الثبات للأداة بطريقة كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) وكان معامل الثبات للاستبانة ٠,٦٩٠ وهو معامل ثبات عال يمكن الاطمئنان له في تطبيق الأداء كما قامت الباحثة بإيجاد الثبات باستخدام نفس المعيار لكل محور من محاور الدراسة (الاستبانة) بشكل منفصل حسب تسلسلها في استبانة الدراسة جدول (٥) .

جدول (٥) يوضح جدول الثبات لكل محور من محاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	Cronbach's Alpha
المعايير المطلوب توافرها في المرأة السعودية لتشارك في صناعة و اتخاذ القرار	٦	٠.٦٩٤
العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة	٤	٠.٧٦١
أثر الموروث الاجتماعي من عادات و تقاليد و أعراف لها تأثير على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله	٤	٠.٦٩٤
الاتجاه الصحيح والشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة و اتخاذ القرار	٤	٠.٦٧٠
الواقع الفعلي لمساهمة المرأة في صناعة واتخاذ القرار بأشكاله	٥	٠.٨٩٠

من خلال النتائج المبينة في الجدول (٥) يتضح لنا أن نتيجة معامل الثبات كانت مرتفعة نوعا ما لجميع الأبعاد، وهذا يعني بأن النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الإجابة على الاستبانة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها حيث أن ارتفاع معامل الثبات يفيد الحصول على نفس النتائج عند إعادة الإجابة على الاستبانة لنفس أفراد العينة .

• **تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها** :

في هذا البحث قصدت الباحثة معرفة إمكانية مشاركة المرأة السعودية في صناعة القرار واتخاذه بأشكاله المختلفة والخلوص إلى تصور مقترح لمشاركة المرأة السعودية في القرار التربوي كونه القطاع الذي اقتنع به المجتمع بكل شرائحه وأطيافه كحق للمرأة. كما قصدت معرفة مواقف واتجاهات أعضاء مجلس الشورى ، والقيادات النسائية في التعليم العالي والتعليم العام، والمثقفين والمثقفات حول المعايير المطلوب توافرها في المرأة السعودية لتشارك في صناعة القرار، ومعرفة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة، ومعرفة أثر الموروث الاجتماعي من عادات وتقاليد على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله، ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول الاتجاه الصحيح والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة القرار باختلاف المتغيرات التالية: أعضاء مجلس الشورى، القيادات النسائية، المثقفين والمثقفات، والجداول التالية توضح استجابة أفراد العينة لتحقيق تلك الأهداف.

• **الإحصاء الوصفي للعينة** :

جدول (٦) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمحاور الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي

التسلسل وفقا للإستبانة	التسلسل وفقا للمتوسط	المحـــــور	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	١	المعايير المطلوب توافرها في المرأة السعودية لتشارك في صناعة و اتخاذ القرار	٢.٨١	٠.٢٦٢
٤	٢	الاتجاه الصحيح والشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة و اتخاذ القرار	٢.٦٦	٠.٤٠٨
٣	٣	أثر الموروث الاجتماعي من عادات و تقاليد و أعراف لها تأثير على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله	٢.٦١	٠.٤٢٠
٢	٤	العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة	٢.٤٤	٠.٥٣٥
٥	٥	الواقع الفعلي لمساهمة المرأة في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله	١.٤٥	٠.٥٥٠

من بيانات الجدول العام رقم (٦) يتضح أن واقع جميع محاور الدراسة قد نال الموافقة الكبيرة ماعدا المحور الخامس ، وهذا عائد إلى:

- وجود اختلافات في إجابة أفراد العينة من الجنسين في بعض العبارات حيث يرى الرجال أنها تتواجد في مواقع هامة وفاعلة، بينما تجد المرأة نفسها لا زالت بعيدة عن المواقع الفاعلة والصانعة للقرارات والمتخذة لها.

- **مستوى درجة الموافقة** :

مستوى درجة الموافقة عن عبارات استبانة الدراسة للمحور الأول (المعايير المطلوب توافرها في المرأة السعودية) .

جدول (٧) يبين درجات الموافقة والمتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول (المعايير المطلوب توافرها في المرأة السعودية)

رقم العبارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	ت	%	ت	%	ت	%			
١	358	97	10	4	0	0	2.97	0.163	أوافق
٢	302	82	60	16	6	2	2.80	0.436	أوافق
٣	224	61	129	35	15	4	2.57	0.573	أوافق
٤	312	85	47	13	9	2	2.82	0.441	أوافق
٥	312	85	48	13	8	2	2.83	0.433	أوافق
٦	330	90	35	10	3	1	2.89	0.34	أوافق

يتضح من الجدول (٧) وجود موافقة على جميع عبارات محور (المعايير المطلوب توافرها في المرأة السعودية).

- مستوى درجة الموافقة عن عبارات استبانة الدراسة للمحور الثاني (العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة واتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة) .

جدول (٨) يبين درجات الموافقة والمتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني (العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة واتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة)

رقم العبارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	ت	%	ت	%	ت	%			
٧	252	68	77	21	39	11	2.58	0.676	أوافق
٨	180	49	138	38	50	14	2.35	0.708	أوافق
٩	193	52	120	33	55	15	2.38	0.731	أوافق
١٠	213	58	114	31	41	11	2.47	0.688	أوافق

يتضح من الجدول (٨) وجود موافقة على جميع عبارات محور (العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة واتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته المختلفة)

- مستوى درجة الموافقة عن عبارات استبانة الدراسة للمحور الثالث (الموروث الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف لها تأثير على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله) .

جدول (٩) يبين درجات الموافقة والمتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث (الموروث الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف لها تأثير على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله)

رقم العبارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	ت	%	ت	%	ت	%			
١١	270	73	78	21	20	5	2.68	0.572	أوافق
١٢	199	54	148	40	21	6	2.48	0.604	أوافق
١٣	233	63	120	33	15	4	2.59	0.569	أوافق
١٤	267	73	80	22	21	6	2.67	0.58	أوافق

يتضح من الجدول (٩) وجود موافقة على جميع عبارات محور (الموروث الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف لها تأثير على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله) .

- مستوى درجة الموافقة عن عبارات استبانة الدراسة للمحور الرابع (الاتجاه الصحيح الشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة واتخاذ القرار) .

جدول (١٠) يبين درجات الموافقة والمتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الرابع (الاتجاه الصحيحالشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة واتخاذ القرار)

رقم العبارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	ت	%	ت	%	ت	%			
١٥	347	94	19	5	2	1	2.94	0.264	أوافق
١٦	253	69	87	24	28	8	2.61	0.625	أوافق
١٧	230	63	113	31	25	7	2.56	0.619	أوافق
١٨	237	64	89	24	42	11	2.53	0.692	أوافق

يتضح من الجدول (١٠) وجود موافقة على جميع عبارات محور (الاتجاه الصحيح الشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة واتخاذ القرار) .

- مستوى درجة الموافقة عن عبارات استبانة الدراسة للمحور الخامس (الواقع الفعلي لمساهمة المرأة في صناعة واتخاذ القرار بأشكاله) .

جدول (١١) يبين درجات الموافقة والمتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الخامس (الواقع الفعلي لمساهمة المرأة في صناعة واتخاذ القرار بأشكاله)

رقم العبارة	أوافق		أوافق إلى حد ما		لا أوافق		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	ت	%	ت	%	ت	%			
١٩	30	8	81	22	257	70	1.38	0.633	لا أوافق
٢٠	52	14	144	39	172	47	1.67	0.71	أوافق إلى حد ما
٢١	32	9	86	23	250	68	1.41	0.645	لا أوافق
٢٢	27	7	80	22	261	71	1.36	0.616	لا أوافق
٢٣	43	12	75	20	250	68	1.44	0.694	لا أوافق

يتضح من الجدول (١١) اتفاق أفراد عينة البحث بعدم صحة عبارات محور(الواقع الفعلي لمساهمة المرأة في صناعة واتخاذ القرار بأشكاله) مع ملاحظة أن عبارة واحدة فقط (عبارة رقم ٢٠) حصلت على متوسط مرجح يدل على أن الاتجاه وافق إلى حد ما ولكنه أقرب حسابيا إلى الاتجاه بعدم الموافقة على صحة تلك العبارة.وهذا عائد لعدم وضوح عمل القيادات النسائية في مجال التعليم العام والعالي للعينة حيث يظن البعض أن عملها كمديرة للمدرسة أو عميدة بالجامعة يمنحها حق التواجد في مواقع صناعة القرار واتخاذه.

جدول (12) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء مجتمع الدراسة لعبارات الدراسة مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي.

التسلسل وفقا للاستبانة	التسلسل وفقا للمتوسط	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	١	التزود بالعلم والمعرفه والثقافه	2.97	0.163
15	٢	معرفتها بحقوقها الشرعيه والاجتماعيه	2.94	0.264
6	٣	الإلمام واستيعاب المتطلبات المختلفه لاوجه الحياة الأجتماعية	2.89	0.34
5	٤	الإلمام وفهم ابعاد القضايا الوطنيه والمؤثرة في الحركة التنموية للوطن	2.83	0.433
4	٥	التعامل مع الضغوط المجتمعيه وفهمها واستيعابها لمواجهة تحديات المرحلة	2.82	0.441
2	٦	المحافظه على القيم والعادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية	2.80	0.436
11	٧	بعض شرائح المجتمع ترفض تواجد المراة في مواقع صناعة واتخاذ القرار	2.68	0.572
14	٨	الثقه المجتمعيه في الرجال دون النساء نتيجه لسيادة الرجل لفترات زمنية طويلة	2.67	0.58
16	٩	المطالبه المستمرة بالمشاركه في المجالات التنمويه التي ظلت حكرا على الرجال	2.61	0.625
13	١٠	تجاوز حقوق المراة والتعامل معها اجتماعيا وفي بعض قضايا الوصايا بناء على الأعراف والتقاليد والعادات	2.59	0.569
7	١١	إقصاءها عن المشاركه في القضايا الداخليه والخارجية للوطن	2.58	0.676
3	١٢	القدرة على فهم وتقويم الفكر السياسي العربي	2.57	0.573
17	١٣	استخدام الموروث الإسلامي كوسيله للمطالبه بالمشاركة الوطنية بكل مجالاتها	2.56	0.619
18	١٤	عقد الندوات واللقاءات في هذا المجال كاسلوب من أساليب الضغط	2.53	0.692
12	١٥	لا زالت النظرة الدونية للمراة تسيطر على معظم الرجال	2.48	0.604
10	١٦	فقدان الثقه المعرفيه للمراة لدى المجتمع	2.47	0.688
9	١٧	عدم فهم المراة لحقوقها التي نص عليها الإسلام	2.38	0.731
8	١٨	عدم دعم المثقفين لمطالب المراة في تحقيق طموحاتها	2.35	0.708
20	١٩	المراة عضو في لجان صناعه و اتخاذ القرار في مجالات التربية والتعليم العام والعالي	1.67	0.71
23	٢٠	تتواجد المراة في مراكز قياديه مهمه تتخذ فيها قرارات العمل بصورة فردية	1.44	0.694
21	٢١	تتواجد المراة كمشاركه في صناعه و اتخاذ القرار في الوزارات الحكومية المختلفة	1.41	0.645
19	٢٢	تشارك المراة بفاعليه في وضع التوصيات التي تساهم في صناعة و اتخاذ القرار بمجلس الشورى	1.38	0.633
22	٢٣	تشارك المراة في اللجان المسئوله عن وضع الخطط الخمسية للبلاد	1.36	0.616

تشير بيانات الجدول رقم (١٢) إلى أن عبارة التزود بالعلم والمعرفة والثقافة هي من المتطلبات التي يجب توافرها في المرأة السعودية لتشارك في صناعة و اتخاذ القرار حصلت على أعلى متوسط منعبارات الاستبانة لدى عينة البحث من مجتمع الدراسة(م=٢,٩٧).

أما العبارات التي حصلت على متوسطات أقلمع بعض التباين في درجات الموافقة فيه فتشمل :

- معرفتها بحقوقها الشرعية والاجتماعية (م=٢,٩٤) ، الإلمام واستيعاب المتطلبات المختلفة لأوجه الحياة الاجتماعية (م=٢,٨٩).
- الإلمام وفهم أبعاد القضايا الوطنية والمؤثرة في الحركة التنموية للوطن (م=٢,٨٣) ، التعامل مع الضغوط المجتمعية وفهمها واستيعابها لمواجهة تحديات المرحلة (م=٢,٨٢) المحافظة على القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية (م=٢,٨٠)
- بعض شرائح المجتمع ترفض تواجد المرأة في مواقع صناعة واتخاذ القرار (م=٢,٦٨) ، الثقة المجتمعية في الرجال دون النساء نتيجة لسيادة الرجل لفترات زمنية طويلة (م=٢,٦٧) .
- المطالبة المستمرة بالمشاركة في المجالات التنموية التي ظلت حكرا على الرجال (م=٢,٦١).
- تجاوز حقوق المرأة والتعامل معها اجتماعيا وفي بعض قضايا الوصايا بناء على الأعراف والتقاليد والعادات (م=٢,٥٩).
- إقصاءها عن المشاركة في القضايا الداخلية والخارجية للوطن (م=٢,٥٨) القدرة على فهم وتقويم الفكر السياسي العربي (م=٢,٥٧) استخدام الموروث الإسلامي كوسيلة للمطالبة بالمشاركة الوطنية بكل مجالاتها (م=٢,٥٦) .
- عقد الندوات واللقاءات في هذا المجال كأسلوب من أساليب الضغط (م=٢,٥٣) لا زالت النظرة الدونية للمرأة تسيطر على معظم الرجال (م=٢,٤٨) فقدان الثقة المعرفية للمرأة لدى المجتمع (م=٢,٤٧).
- عدم فهم المرأة لحقوقها التي نص عليها الإسلام (م=٢,٣٨) عدم دعم المثقفين لمطالب المرأة في تحقيق طموحاتها (م=٢,٣٥).
- المرأة عضو في لجان صناعة و اتخاذ القرار في مجالات التربية والتعليم العام والعالي (م=١,٦٧) تتواجد المرأة في مراكز قيادية مهمة تتخذ فيها قرارات العمل بصورة فردية (م=١,٤٤).
- تتواجد المرأة كمشاركة في صناعة و اتخاذ القرار في الوزارات الحكومية المختلفة (م=١,٤١) تشارك المرأة بفاعلية في وضع التوصيات التي تساهم في صناعة و اتخاذ القرار بمجلس الشورى (م=١,٣٨) تشارك المرأة في اللجان المسئولة عن وضع الخطط الخمسية للبلاد (م=١,٣٦).

ويلاحظ في عبارات هذا المحور بأن معظم عبارات هذا المحور حصلت على درجة عالية من الموافقة ماعدا العبارات الخاصة بالمحور الخامس فقد حصلت على متوسطات منخفضة.

بالنظر إلى الجدول (١٣) يتضح مايلي :

- **العبارة رقم ١** :

لايوجداختلاف فيما بين جميع الجهات .

جدول (١٣) يبين المتوسط المرجح والاتجاه لأفراد العينة حسب الجهة نحو عبارات الدراسة

الجهات	مجلس الشورى		قيادات نسائية في التعليم العالي		قيادات نسائية في التعليم العام		كتاب		كاتبات		شريحة متنوعة من المثقفات	
رقم العبارة	المتوسط المرجح	الاتجاه	المتوسط المرجح	الاتجاه	المتوسط المرجح	الاتجاه	المتوسط المرجح	الاتجاه	المتوسط المرجح	الاتجاه	المتوسط المرجح	الاتجاه
١	3.00	أوافق	2.93	أوافق	2.98	أوافق	2.97	أوافق	3.00	أوافق	2.98	أوافق
٢	2.48	أوافق	2.89	أوافق	2.96	أوافق	2.83	أوافق	2.48	أوافق	2.84	أوافق
٣	2.74	أوافق	2.78	أوافق	2.80	أوافق	2.23	أوافق إلى حد ما	2.74	أوافق	2.72	أوافق
٤	2.87	أوافق	2.96	أوافق	2.93	أوافق	2.90	أوافق	2.87	أوافق	2.82	أوافق
٥	2.94	أوافق	2.93	أوافق	2.89	أوافق	2.97	أوافق	2.94	أوافق	2.76	أوافق
٦	2.94	أوافق	3.00	أوافق	2.95	أوافق	2.97	أوافق	2.94	أوافق	2.87	أوافق
٧	2.90	أوافق	2.45	أوافق	2.65	أوافق	2.67	أوافق	2.90	أوافق	2.67	أوافق
٨	2.71	أوافق	2.35	أوافق	2.53	أوافق	2.17	أوافق إلى حد ما	2.71	أوافق	2.43	أوافق
٩	2.61	أوافق	2.42	أوافق	2.67	أوافق	2.10	أوافق إلى حد ما	2.61	أوافق	2.34	أوافق
١٠	2.77	أوافق	2.47	أوافق	2.76	أوافق	2.13	أوافق إلى حد ما	2.77	أوافق	2.53	أوافق
١١	2.90	أوافق	2.71	أوافق	2.78	أوافق	2.37	أوافق	2.90	أوافق	2.54	أوافق
١٢	2.81	أوافق	2.45	أوافق	2.60	أوافق	2.60	أوافق	2.81	أوافق	2.39	أوافق
١٣	2.94	أوافق	2.64	أوافق	2.67	أوافق	2.27	أوافق إلى حد ما	2.94	أوافق	2.61	أوافق
١٤	2.90	أوافق	2.65	أوافق	2.67	أوافق	2.80	أوافق	2.90	أوافق	2.62	أوافق
١٥	2.97	أوافق	2.95	أوافق	3.00	أوافق	3.00	أوافق	2.97	أوافق	2.94	أوافق
١٦	2.84	أوافق	2.64	أوافق	2.64	أوافق	1.87	أوافق إلى حد ما	2.84	أوافق	2.61	أوافق
١٧	2.84	أوافق	2.58	أوافق	2.53	أوافق	2.30	أوافق إلى حد ما	2.84	أوافق	2.47	أوافق
١٨	2.77	أوافق	2.33	أوافق إلى حد ما	2.47	أوافق	2.40	أوافق	2.77	أوافق	2.51	أوافق
١٩	1.42	لا أوافق	1.18	لا أوافق	1.36	أوافق	1.17	لا أوافق	1.42	لا أوافق	1.48	لا أوافق
٢٠	1.68	أوافق إلى حد ما	1.53	لا أوافق	1.65	لا أوافق	1.80	أوافق إلى حد ما	1.68	أوافق إلى حد ما	1.73	موافق إلى حد ما
٢١	1.42	لا أوافق	1.22	لا أوافق	1.40	لا أوافق	1.20	لا أوافق	1.42	لا أوافق	1.58	لا أوافق
٢٢	1.48	لا أوافق	1.25	لا أوافق	1.31	لا أوافق	1.20	لا أوافق	1.48	لا أوافق	1.49	لا أوافق
٢٣	1.52	لا أوافق	1.25	لا أوافق	1.53	لا أوافق	1.20	لا أوافق	1.52	لا أوافق	1.59	لا أوافق

- **العبارة رقم ٢** :

يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و مجلس الشورى لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ٣** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و مجلس الشورى لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين المثقفات و الكتاب لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و مجلس الشورى لصالح القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و الكتاب لصالح القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و مجلس الشورى لصالح القيادات النسائية في التعليم العالي وكذلك يوجد اختلاف القيادات النسائية في التعليم العالي و الكتاب لصالح القيادات النسائية في التعليم العالي وكلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى والكاتبات لصالح الكاتبات و يوجد اختلاف مابين الكتاب و الكاتبات لصالح الكاتبات (يلاحظ وجود توافق مابين مجلس الشورى مع الكتاب واختلافهما مع بقية المنتمين للجهات).

- **العبارة رقم ٤** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و القيادات النسائية في التعليم العالي لصالح القيادات النسائية في التعليم العالي وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و مجلس الشورى لصالح القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك يوجد إخلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و مجلس الشورى لصالح القيادات النسائية في التعليم العالي وكذلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكتاب لصالح الكتاب .

- **العبارة رقم ٥** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و الكتاب لصالح الكتاب وكذلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكتاب لصالح الكتاب .

- **العبارة رقم ٦** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و القيادات النسائية في التعليم العالي لصالح القيادات النسائية في التعليم العالي وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و مجلس الشورى لصالح القيادات النسائية في التعليم العالي ويوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكتاب لصالح الكتاب.

- **العبارة رقم ٧** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و مجلس الشورى وذلك لصالح المثقفات ويوجد اختلاف مابين المثقفات و الكاتبات لصالح الكاتبات ويوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و الكاتبات لصالح الكاتبات ويوجد كذلك اختلاف مابين مجلس الشورى و الكاتبات لصالح الكاتبات

- **العبارة رقم ٨** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات ومجلس الشورى لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و مجلس الشورى

لصالح القيادات النسائية في التعليم العام ويوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكاتبات لصالح الكاتبات وكذلك يوجد اختلاف مابين الكتاب و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ٩** :

يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و مجلس الشورى لصالح القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و الكتاب لصالح القيادات النسائية في التعليم العام ويوجد اختلاف مابين الكتاب و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ١٠** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و مجلس الشورى لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين المثقفات و الكتاب لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و مجلس الشورى لصالح القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و الكتاب وذلك لصالح القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكاتبات لصالح الكاتبات ويوجد اختلاف مابين الكتاب و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ١١** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و مجلس الشورى لصالح مجلس الشورى وكذلك يوجد اختلاف مابين المثقفات و الكاتبات لصالح الكاتبات وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و الكتاب لصالح القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و الكتاب لصالح القيادات النسائية في التعليم العالي ويوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و الكاتبات لصالح الكاتبات ويوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكتاب لصالح مجلس الشورى وكذلك يوجد اختلاف مابين الكتاب و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ١٢** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و الكاتبات لصالح الكاتبات وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و الكاتبات لصالح الكاتبات وكذلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ١٣** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات والكتاب لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين المثقفات والكاتبات لصالح الكاتبات وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و الكتاب لصالح القيادات النسائية في التعليم العام وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و الكتاب لصالح القيادات النسائية في التعليم العالي وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و الكاتبات لصالح الكاتبات وكذلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكاتبات لصالح الكاتبات ويوجد اختلاف مابين الكتاب و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ١٤** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات والكاتبات لصالح الكاتبات وكذلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ١٥**

يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العام و مجلس الشورى لصالح الأولى وكذلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى والكتاب لصالح الكتاب.

- **العبارة رقم ١٦** :

يوجد اختلاف مابين الكتاب و جميع المنتمين للجهات الأخرى لصالح المنتمين للجهات الأخرى .

- **العبارة رقم ١٧** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و الكاتبات لصالح الكاتبات وكذلك يوجد اختلاف مابين مجلس الشورى و الكتاب لصالح مجلس الشورى وكذلك يوجد اختلاف مابين الكتاب والكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ١٨** :

يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و مجلس الشورى لصالح مجلس الشورى وكذلك يوجد اختلاف مابين القيادات النسائية في التعليم العالي و الكاتبات لصالح الكاتبات .

- **العبارة رقم ١٩** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و القيادات النسائية في التعليم العالي لصالح المثقفات .

- **العبارة رقم ٢٠** : لايوجد اختلاف .

- **العبارة رقم ٢١** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات و القيادات النسائية في التعليم العالي لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين المثقفات والكتاب لصالح المثقفات .

- **العبارة رقم ٢٢** : لايوجد اختلاف فيما بين جميع الجهات .

- **العبارة رقم ٢٣** :

يوجد اختلاف مابين المثقفات والقيادات النسائية في التعليم العالي لصالح المثقفات وكذلك يوجد اختلاف مابين المثقفات والكتاب لصالح المثقفات .

- **نتائج الدراسة الخاصة** :

- **نتائج المحور الأول** :

- غياب المساواة بين المرأة والرجل السعودي والتي اتفقت مع ما توصل إليه (الشرابي،١٩٩٢،ص١٦) وإدراك المجتمع لذلك أدى إلى :
  - ✓ عدم الثقة في مستواها العلمي والمعرفي والثقافي.
  - ✓ عدم السماح لها بفهم وتقويم الفكر السياسي والمشاركة فيه.
  - ✓ تجاهل قدرتها على التعامل مع الضغوط الاجتماعية.

- القيادات التربوية من النساء السعوديات لا تجد حدوداً من انطلاقها لتطوير ذاتها وتسليح نفسها بالعلم والمعرفة، ولمشاركتها في كل ما يدفع بالحركة التنموية والاقتصادية للوطن، والمشاركة السياسية عبر إيجاد المناخ المناسب الذي يتماشى مع القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية.

- **نتائج المحور الثاني**:

- أن أهم أسباب عدم مشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار واتخاذه:
  - ✓ العادات والتقاليد وثقافة المجتمع.
  - ✓ عدم إدراك المرأة لذاتها وقدراتها.
  - ✓ إقصاءها من جميع اللجان ومراكز صناعة القرار واتخاذه.
  - ✓ عدم إلمامها بحقوقها.
  - ✓ فقدان ثقة المجتمع فيها
- هناك تغييب مقصود لحقوق المرأة يساهم فيه سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تميزية.

- **نتائج المحور الثالث** :

- أحد معوقات عدم تواجد المرأة في مراكز صناعة القرار واتخاذه ذاتية حيث تعود لعدم وعي النساء لدورهن الثقافي والاقتصادي والسياسي نتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي تلقتها منذ الصغر.
- لازال الموروث الاجتماعي من أعراف وتقاليد له تأثير كبير في التعامل مع المرأة في ساحات القضاء، وهذا أمر لازال المجتمع يتمسك به ويؤثر على وضع المرأة ومشاركتها في التنمية المجتمعية.

- **نتائج المحور الرابع** :

- جميع القيادات النسائية التربوية والمثقفات من النساء وبعض المثقفين يجدون أن الاتجاه الصحيح الشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة القرار واتخاذه هو من خلال:
  - ✓ معرفة المرأة بحقوقها الشرعية.
  - ✓ المطالبة المستمرة بالمشاركة في المجالات التنموية.
  - ✓ استخدام الحراك الإعلامي عن طريق وسائل الإعلام، والاجتماعي الثقافي عن طريق عقد الندوات الثقافية كأسلوب من أساليب الضغط.
- من أهم معوقات مشاركة المرأة في مراكز صناعة القرار واتخاذه فقدان التفاعل والتواصل الجاد بين المؤسسات الحكومية الذكورية ومؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات الاجتماعية والملتقيات الثقافية النسائية، وظاهرة هيمنة صفة الذكورية على الأعمال في مراكز المفاصل الحكومية، كما أن حقوق المرأة لم تدخل ضمن الخطط التنموية في الدول العربية.

- **نتائج المحور الخامس** :

- بعد المرأة السعودية كقيادات تربوية وغيرهن عن التواجد في مراكز صناعة القرار واتخاذه أو المشاركة حتى وإن تقلدت أعلى المناصب الإدارية والمتوفرة في المجالات التعليمية.
- هناك عدم وضوح في طبيعة العمل الذي تكلف به المرأة كمسئولة في المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة لبعض المسئولين والمثقفين.

- لا تزال فئة من الرجال على مختلف مستوياتهم العلمية والوظيفية والثقافية غير مقتنعين بمشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار واتخاذه لأنهم يعتبرون أن عمل المرأة غير ذا قيمة لتكوينها البيولوجي الذي ربما يكون عائقا في تحقيق متطلبات العمل. وهذا يتفق مع دراسة (الحسيني١٤١٣هـ،ص١١٤).

- **النتائج العامة للدراسة** :

- هناك معوقات تحول دون مشاركة المرأة السعودية وتواجدها في مراكز صناعة القرار واتخاذه منها:
  - ✓ معوقات قانونية تعود إلى عدم وجود قوانين توضح المساواة بين المرأة والرجل وتضمن حقوق المرأة حتى أمام القانون الشرعي.
  - ✓ معوقات اجتماعية نتيجة سيطرت الموروث الاجتماعي من قيم وأعراف وتقاليد.
  - ✓ معوقات سياسية ناتجة من هيمنة السلطة في يد الرجال دون النساء.
  - ✓ معوقات ذاتية ناتجة عن عدم وعي المرأة وإدراكها لحقوقها الشرعية والاجتماعية.
- توجد هوة كبيرة بين المؤسسات الصانعة للقرار والمتخذة له وبين القيادات النسائية في المؤسسات الحكومية المنفذة لسياسات الدولة بمختلف أطيافها.
- لازالت فئة من الرجال السعوديين يعارضون تواجد المرأة مشاركة لهم في المجالات التنموية للوطن ومنها صناعة القرار واتخاذه حتى فيما يتعلق بشأن المرأة، (وقد وردتني استمارة من أحد أعضاء مجلس الشورى أعتذر عن تعبئتها قائل: أن المرأة تتخذ قرارها في شأن بيتها وفي شأن أولادها وفي شأن محيطها الأسري أو النسوي لمعرفة النساء ببطائن أحوالهن كالاستشارة فيم يخص المرأة وفي محدودات الشرع، وهناك ولايات لا تتولاها المرأة كالولاية العامة والرئاسة والوزارة والقضاء، وعليه أعتذر عن تعبئة الاستبانة).
- يوجد تغييب واضح للمرأة السعودية في مراكز صناعة القرار واتخاذه على مختلف مستوياته.
- تتمتع المرأة السعودية بطموح ورغبة في مشاركة الرجل في دفع عجلة التنمية في الوطن مع محافظتها على القيم والعادات والأعراف الاجتماعية واعتزازها بها.
- لدى النساء السعوديات على مختلف أطيافهن العلمية والثقافية والوظيفية رغبة في مشاركة الرجل في التعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- تصميم استراتيجية مقترحة لمشاركة المرأة في صناعة القرار التربوي واتخاذه كنموذج لمشاركتها المستقبلية في صناعة واتخاذ القرارات بمستوياتها المختلفة.

اعتمد بناء الاستراتيجية المقترحة على تقديم نموذج مستقبلي حول تفعيل مشاركة المرأة السعودية في مراكز صناعة القرار التربوي واتخاذه، حيث تأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار أن تكون نموذج يعتمد عليها مستقبلا في مشاركة المرأة السعودية في مراكز صناعة القرار واتخاذه بمستوياته المختلفة.

- **وسترتكز هذه الاستراتيجية على محورين رئيسيين هما** :
- **أولاً: منطلقات الاستراتيجية المقترحة لمشاركة المرأة في صناعة القرار التربوي واتخاذه**:

تتكون الخطة الاستراتيجية من ثلاث مراحل رئيسة (حبتور،٢٠٠٤) مرحلة التصميم ومرحلة التطبيق ومرحلة التقييم ، وتعبر الخطة الاستراتيجية المقترحة لمشاركة المرأة السعودية في صناعة واتخاذ القرار التربوي كنموذج لمشاركتها المستقبلية في صناعة واتخاذ القرار بمستوياته المختلفة، وتنطلق الاستراتيجية المقترحة من الافتراضات التالية والتي ترتبط بعدة محاور هي:

- العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة السعودية في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله ومستوياته
- المختلفة.
- أثر الموروث الاجتماعي من عادات و تقاليد و أعراف لها تأثير على مشاركة المرأة في صناعة القرار بأشكاله.
- الاتجاه الصحيح والشرعي والقانوني الذي يجب أن تسلكه المرأة لتكون ضمن المشاركين في صناعة و اتخاذ القرار.
- الواقع الفعلي لمساهمة المرأة في صناعة و اتخاذ القرار بأشكاله.
- سوف نقتصر في هذا البحث على وضع الاستراتيجية فقط دون تقييمها حيث أن عملية التقييم تأتي بعد التطبيق والدراسة الحالية لا تسعى للتطبيق وإنما لوضع استراتيجية مقترحة لمشاركة المرأة السعودية في صناعة واتخاذ القرار التربوي.

- **ومن ثم فإن منطلقات الاستراتيجية المقترحة تتحدد فيما يلي**:

- أولا: مرحلة التصميم : وهي مرحلة التخطيط الاستراتيجي وتكون على النحو التالي:

- **الرؤية للخطة الاستراتيجية المقترحة لمشاركة المرأة في اتخاذ القرار التربوي** :

أن النجاح وتحقيق التوازن على المدى الطويل في مؤسسات التعليم يتطلب قدرات وكفاءات فكرية واستراتيجية قادرة على دراسة وتحليل واستيعاب المستقبل والحد من حالات عدم التقبل التي يفرضها الموروث الاجتماعي والقدرة على التفاعل مع المتغيرات الغازية للمجتمعات ، هذا يفرض على مؤسسات التعليم إعادة بناء رؤية ورسالة مؤسسات التعليم العام والعالي حيث تمثل النساء السعوديات في حقل التعليم ما يفوق عدد الذكور حسب أخر الإحصاءات، لتكون المرأة عنصر أساس في صناعة واتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم بمستوياته المختلفة.

- **ولوضع الاستراتيجية المقترحة تم الاستفادة من نموذج** (swot) **والذي كشف عن ما يلي**:
- **تقييم البيئة الداخلية وتحديد نقاط القوة والضعف** :
- **تقييم البيئة الداخلية** :

والتي تمثل وضع المرأة السعودية الحالي في مؤسسات التعليم العام والعالي

- **نقاط القوة** :

- مجانية التعليم للجنسين.

- توفر المباني المدرسية للبنين والبنات على حدٍ سواء والعمل على تطويرها.
- توفر المعلمين والمعلمات في المدارس.
- تمويل التعليم العام والجامعي من قبل الدولة.
- توفر الكتب الخاصة بالمقررات الدراسية في التعليم العام.
- وجود الجامعات في أغلب المناطق الكبرى بالمملكة بقسميها بنين وبنات.
- وجود القيادات التربوية على نفس المسميات الوظيفية في مدارس البنين والبنات وفي الجامعات بشطريها.
- تحمل غالبية القيادات التربوية من النساء والرجال نفس الدرجة العلمية
- تتواجد القيادات التربوية من الرجال في اللجان التي تصنع القرارات وتتخذها.
- يمارس الطلاب أنشطة رياضية وترفيهية قد تصل بهم إلى الشهرة والعالمية

- **نقاط الضعف** :

- اختلاف المناهج بين البنين والبنات.
- عدم السماح للبنات بممارسة الرياضة في المدارس والجامعات كما يمارسها الطلاب.
- عدم توفر برامج الترفيه للبنات في المدارس والجامعات كما يتم مع الطلاب
- أغلب المباني للمدارس والجامعات لا زالت مباني مستأجرة في بعض المناطق
- هناك تغييب تام لتواجد المرأة المسئولة في التعليم العام والجامعات عن المشاركة في لجان صناعة القرار واتخاذه.
- هناك تخصصات لا زلت حكرا على الرجال دون النساء.
- لا تتوفر للبنات الفرص التي تتوفر للشباب في المشاركات الداخلية والعالمية
- لا تشارك أي من القيادات النسائية في العليم العام والتعليم العالي في وضع الخطط والبرامج التطويرية بل هي أداة تنفيذ لها.
- تواجه المرأة صلابة قبول المجتمع لها في المناصب القيادية.
- لازالت تواجه المرأة عدم قبول شريحة المتطرفين لخروجها للعمل.
- تواجه المرأة عدم ثقة المجتمع فيما تؤديه من أعمال.

- **مبررات وضع الاستراتيجية** :

- التزام المرأة السعودية بالعقيدة الإسلامية، والخلق الفاضل.
- قدرتها على استيعاب الاختلاف لدى الشرائح الاجتماعية المتعددة تجاه حراكها الثقافي والاجتماعي.
- تمتلك القدرة على استقراء الملامح التاريخية التي ساهمت في تطور الأمم
- لديها القدرة على امتصاص الهجمات الاجتماعية والفكرية والتصدي لها بعقلانية وهدوء.
- تطورت وواكبت المتغيرات الحضارية المجتمعية والفكرية.
- وصلت إلى أعلى الدرجات العلمية، وحققت مناصب إدارية عالية.
- تمتلك المكونات الثقافية والفكرية التي تؤهلها لمواكبة العصر.
- تمتلك إرادة التغيير بقناعة الموقف.
- تعمل بهدف خدمة المجتمع وليس لمصلحة فردية.

- تمتلك القدرة على القيادة والتوجيه والتمييز بين الحقائق والأوهام.
- لديها القدرة على التعبير عن أنماط الحياة العامة ومضامينها الاجتماعية والفكرية والجمالية والسياسية، وغيرها وهي مضامين تخلق الإبداع.
- لا تعتمد المغالطة في الجدل بل تعتمد الحقائق في مناقشاتها وقراراتها.
- أنها تمثل نصف المجتمع.
- تقوم بكل ما يقوم به الرجل في مؤسسات التربية والتعليم العام والعالي بنفس الكفاءة وقوة الأداء.

- **ثانياً** : **ثقافة المجتمع** :

يقول جون ديوي أن الثقافة هي(ثمرة التفاعل بين الإنسان وبيئته) وهي مجموع المعلومات التي يقوم عليها نظام حياة أي مجتمع في أي مكان فهي أسلوب حياته ومحيطه الفكري ونظرته إلى الحياة، وهناك روافد تحدد عادة ثقافة المجتمع التي ينتهجها منها الدين، والأعراف، والقيم، وثقافة المجتمع قابلة للتغيير والتطويرحسب اتجاه حركة التعليم وذلك بهدف حل مشاكل التكيف مع البيئة بكل متغيراتها غير أن هذا التغيير ذوطبيعة تطويرية غير جذرية، لأن للثقافة مقاومة للتغيير الجذري والسريع كون المجتمعات شكلت استقرارها وثباتها النسبي على مدار زمن طويل(حبتور،٢٠٠٤م،٢٠٢) لذا فثقافة المجتمع السعودي في تقبل تواجد المرأة في مراكز صناعة القرار واتخاذه يتطلب

- **قوة في الثقافة** :

بمعنى إصرار من المرأة في تواجدها الفاعل في جميع المشاركات الثقافية الداخلية والخارجية وتأثيرها في المحيط المتواجدة به سواء كان داخلي أوخارجي مجتمعي أو أسري وهذا لا يتوفر إلا من خلال:

- **كثافة الثقافة المجتمعية** :

وهي منظومة ضخمة ومتنوعة من الافتراضات التي تركز على المعتقدات والقيم العميقة الجذور، التي يجب أن تركز عليها المرأة في تعزيز مواقفها ورغباتها لدى المجتمع عن طريق التعامل مع تحقيق أهدافها دون الخروج عن قيم وأعراف المجتمع التي تطبع عليها لفترة طويلة.

- **نطاق المشاركة** :

فكلما أتسع نطاق مشاركة المرأة في الاتجاهات المؤثرة كوسائل الإعلام بأنواعها واللقاءات العلمية والمؤتمرات ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها كلما ساهمت في الوصول إلى أهدفها.

- **القدرة على التنظيم** :

فعندما يكون العمل مبنياً على قواعد وتقاليد منطقية وواضحة وبسيطة، مع قدرة على توزيع الأدوار في نطاق الأهداف التي تسعى لتحقيقها المرأة كلما كان الطريق قصير وممهد لإيصال الرسالة.

- **أهمية الثقافة** :

تعتبر دليل عمل ومعيار سلوك تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول من السلوكيات المختلفة بين جميع الشرائح في مختلف المستويات التي تتعامل معها المرأة.

- **ثالثاً**: **مكونات الاستراتيجية المقترحة** :

تضمنت الاستراتيجية المقترحة سبع مكونات رئيسة كما هو موضح في الشكل رقم (١) هي:

- **فتح جميع مجالات التعليم للمرأة السعودية** :

لا زالت بعض التخصصات مغلقة أمام المرأة ووجودها في جميع المجالات العلمية يرفع مهنيتها في العمل وثقافتها ويعزز إمكاناتها في المشاركة في صناعة القرار واتخاذه ضمن لجان التخطيط والتطوير.

- **إعادة النظر في القوانين السائدة المتعلقة بوضع المرأة** :

هناك قوانين سائدة في المجتمع وبعضها يأخذ صفة القانونية لم يعد يتماشى مع التغيرات النوعية التي دخلت على المجتمع.



شكل (١) مكونات استراتيجية مشاركة المرأة في صناعة القرار واتخاذ القرار التربوي

- **إحلال مبدأ التكافؤ بين الرجل والمرأة في بناء الوطن** :

لم تعد المرأة كما كانت في السابق فقد أطلقت رغم القيود التي تحاصر بها من المجتمع وأثبتت كفاءة عالية في كل مجال عملت به، وترى معظم النساء أنه آن الأوان للنظر للاستفادة من طاقة المرأة وكفاءتها في تنمية الوطن.

- **وضع المرأة ضمن لجان التخطيط والتطوير في مؤسسات التعليم العام والعالي** :

حتى وقتنا الحالي لا تتضمن لجان التخطيط والتطوير في مؤسسات التعليم العالي والعام عناصر نسائية مشاركة في صناعة واتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية رغم أن عدد الطالبات يفوق عدد الطلاب في المدارس والجامعات، والمرحلة الحالية معطياتها تتطلب تواجد المرأة في هذه المواقع.

- **تولي المرأة مناصب قيادية تكون فيها جزء من منظومة صناعة القرار واتخاذه** :

كأن تكون مديرة تعليم أو وكيلة لشئون تعليم البنات بالوزارة، أو تكون وكيلة لمدير الجامعة. ورغم تواجد جامعة البنات الآن كجامعة مستقلة لكن حتى الآن لم يتضح موقع مديرتها ضمن منظومة مجلس التعليم العالي. ولابد أن تمثل صوت المرأة فيه.

- **تواجد المرأة في اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة** :

لتمثل صوت المرأة في كل متطلباتالعملية التعليمية.

- **استخدام الفعل السياسي كوسيلة ضغط لتغيير نظرة المجتمع للمرأة** :

أثبتت التجارب السابقة أن الفعل السياسي لهدور كبير في تغيير نظرة المجتمع تجاه كثير من التقاليد السلبية الموروثة ضد المرأة ومثل هذا القرار يحتاج لفعل سياسي يساهم في تحقيق التوازن المطلوب في مشاركة المرأة في صناعة القرار واتخاذه في القرار التربوي مبدئيا.

- **التوصيات** :

- تشجيع المرأة السعودية على ممارسة حقوقها في المشاركة الفعلية في تنمية الوطن.
- توسيع مفهوم مشاركة المرأة الفعلية في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية.
- تعزيز مكانة المرأة في المجتمع بمشاركتها وتواجدها في مراكز صناعة القرار واتخاذه.
- استخدام الإعلام كوسيلة ضغط لتغيير ذهنية المجتمع عن المرأة.
- العمل على تهيئة المناخ الملائم من قبل النظام في زيادة مساهمة المرأة في النشاط العام للمجتمع والوظيفة العامة.
- مكافحة المظاهر الدالة على الانتقاص من كفاءة المرأة وإنسانيتها كعنصر يمثل نصف المجتمع.
- فتح مجالات التعليم والتدريب والتأهيل للمرأة لممارسة مهامها التربوية والأسرية والولوج للحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.
- تعزيز تكافؤ الفرص في مجال التدريب والتعليم المرأة و الظهور بالمشاركة في الفعاليات الخارجية والداخلية في المجالات التي لا زالت حكرا على الرجال
- دعم المرأة في الحصول على صوتها ضمن الانتخابات الاجتماعية والسياسية
- تطوير القوانين والإجراءات السائدة المتعلقة بالمرأة بهدف تحقيق نهضة إنسانية سائدة.
- نشر الدراسات الحديثة التي تتناول قدرات المرأة العقلية والجسدية وأنهن يمكن أن يتفوقن على الرجال في بعض المجالات.
- منح المرأة فرصة المشاركة في صناعة القرار التربوي واتخاذه فيما يعلق بشئون الطالبات كمحك لقياس قدرتها في التفكير والتخطيط.
- عدم تغييب المرأة عن لجان التخطيط والتطوير في القطاعات المختلفة في الوطن.
- الاستفادة من الطاقات النسائية والتي كرمت على مستوى العالم لنبوغها العلمي والفكري.

- المقارنة والمقاربة والمراجعة مع الأمم المتقدمة في وضع المرأة حتى لا نكون بعيدين عما يدور حولنا وننعت بالتخلف وتعطيل كامل نصف المجتمع.

- **المراجع** :
- **الكتب والدراسات العربية** :

- ابن الجوزي، إ أبو الفرج عبد الرحمن علي،(١٤٠٦هـ)، صفوة الصفوة ، تحقيق: محمود فاخوري، ط٤، دار المعرفة: بيروت.
- احمد، شاكر محمد فتحي، (١٩٩٦) إدارة المنظمات التعليمية رؤية معاصرة للأصول العامة، دار المعارف: القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية العربية الإنسانية، ٢٠٠٥م، تاريخ النشر:٢٠٠٦م.
- تقرير التنمية العربية الإنسانية للأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة،٢٠٠٥م.
- جامعة منسيوتا،(١٩٧٩)، مكتبة حقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/١٨٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩م.
- جمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة،(٢٠٠٥)، التقرير السنوي لعام، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة.
- حبتور، عبد العزيز صالح ، (٢٠٠٤)، الإدارة الاستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة للنشر: عمان، الأردن.
- حنفي، عبد الغفار، أبوقحف، عبد السلام،(١٩٩٢)، تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية الإسكندرية.
- ذبيان، سامي، وآخرون،(١٩٩٠) قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر: لندن.
- راجي، تامر محمود،(٢٠٠٦) المرأة المصرية في ميزان التنمية رؤى معلقة، مكتبة المجلس القومي للمرأة، ٨مايو.
- سلامة عبد العظيم حسين،(٢٠٠٥)، ديناميات وأخلاقيات صنع القرار، دار النهضة العربية، القاهرة.
- شاكر، فاتنة أمين،(٢٠٠٧)، مفهوم النظرة الاجتماعية للمرأة، ورقة عمل مقدمة في منتدى السيدة خديجة بنت خويلد بعنوان: واقعية مشاركة المرأة في التنمية، في من ٢٩صفر- ١ربيع الأول ١٤٢٨هـ، الغرفة التجارية الصناعية، جدة.
- شيحا، إبراهيم عبد العزيز، (١٩٨٩)، الإدارة العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر: الإسكندرية.
- عبده، الشيخ محمد، (١٤٢٥ه)، " تحقيق"، الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ج١ المكتبة العصرية: بيروت.
- كتبي، زهير محمد جميل،(١٤١٨هـ)، العقل النسائي السعودي، ط١، الناشر: المؤلف.
- كحالة، عمر، (١٤١٢هـ)، المرأة في القديم والحديث، مؤسسة الرسالة: الكويت.

- كنعان، نواف، (٢٠٠٧)، اتخاذ القرارات بين النظرية والتطبيق، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- كورتيز، ديفيد سيفيونتس،(٢٠٠٤) اشتراك النساء في المؤتمرات الدولية للتعليم، دراسة: مجلة مستقبليات، (٢٠٠٤)، اليونسكو مكتب التربية الدولي جنيف، العدد ١٢٩، المجلد٣٤، العدد ١مارس ٢٠٠٤م
- التهامي، حسين عبد الرحمن (٢٠٠٨)، المدخل إلى أصول الإدارة ومبادئ الإدارة العامة الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الحسيني، عائشة، (١٤٢٣ه)، تقييم مساهمة المرأة في سوق العمل، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- الحلقة النقاشية لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بعنوان (٢٠٠٣)،" المرأة اليمنية والمشاركة السياسية علامة مضيئة في التجربة الديموقراطية اليمنية"، الأحد٢٧ ابريل ٢٠٠٣م.
- الصائغ، نجاة محمد سعيد، (١٤١٠ه) صلاحيات مديرات المدارس في اتخاذ القرار في ضوء اللوائح التعليمية ، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، جامعة أم القرى.
- الصائغ، نجاة محمد سعيد، (٢٠٠٥)، آفاق مشاركة المرأة في المجالس البلدية وحق التصويت، ورقة عمل مقدمة للجمعية السعودية للإدارة لملتقى "مشاركة المرأة في المجالس البلدية المنعقد في٣/٣/٢٠٠٥م".
- الشيخ، فؤاد، رمضان، سالم، وآخرون،(١٩٨٢) المفاهيم الإدارية الحديثة، الناشر: المؤلفون الجامعة الأردنية كلية الاقتصاد والتجارة قسم إدارة الأعمال: عمان.
- الشهراني، مريم،(١٤١٧هـ)، الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة السعودية، بحث غير منشور رسالة ماجستير: جامعة أم القرى: مكة المكرمة.
- العساف، صالح بن حمد(٢٠٠٣)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الناشر: مكتبة العبيكان الرياض.
- الفقي، ابراهيم (٢٠٠٨) فن اتخاذ القرار، ط١، البداية للإنتاج الاعلامي، القاهرة.
- القدس. سعاد، (٢٠٠٢) المرأة والمشاركة السياسية في اليمن، ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة العمل الإقليمية حول " النوع الاجتماعي والتحول الديموقراطي في الوطن العربي ١١- ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٢م، المركز الإقليمي للأمن الإنساني، عمان، الأردن.
- القويزي، سمراء،(١٤٢٨هـ)، تأثير البطالة النسائية على التنمية الوطنية، ورقة عمل مقدمة في منتدى السيدة خديجة بنت خويلد بعنوان: واقعية مشاركة المرأة في التنمية في من ٢٩صفر- ١ربيع الأول ١٤٢٨هـ، الغرفة التجارية الصناعية، جدة.
- المقدم، محمد بن احمد إسماعيل،(٢٠٠٥)، المرأة بين تكريم الإسلام واهانة الجاهلية، دار ابن الجوزي: القاهرة.
- المنيف، إبراهيم عبدا لله، (١٤٠٣هـ)، الإدارة المفاهيم، الأسس، المهام، ط٣١، دار العلوم: الرياض.
- مرنيسي، فاطمة،(٢٠٠١)، ما وراء الحجاب : الجنس كهندسة اجتماعيّة، ترجمة فاطمة الزّهراء أزر ويل، الفنك،، ط٣، المركز الثّقافيّ العربيّة: الدّار البيضاء ، ص٢٤- ٤٤.
- نصير، أمنة عمر، (٢٠٠٢)، المرأة المسلمة بين عدل التشريع وواقع التطبيق، دار الكتاب الحديث: القاهرة.

- شرابي، هشام، (١٩٩٢)، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة: محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
- وزارة التعليم العالي، (١٤٢٢هـ) نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، ط١ الرياض: مركز النشر العلمي.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط،(٢٠٠٥)، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، نشرة التعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، المملكة العربية السعودية.

- **المراجع باللغة الإنجليزية**:

- *Bryson John M. and Philip Bromiley, (1993). "Critical Factors AffectingThe Planning and Implementation Of Major Projects", Strategic Management Journal, 14(5),pp 321.*
- *Samuels. B.Richmond, (1968), Operation Research For Management, DecistionNewyork the Ronald Press Company.*
- *W.K.Hoy and miskel,(1978), Education Administrti,(N.Y.:Random House,lnc).*

- **ثالثا :المواقع**:

- الجوهري،عبد الهادي، أبو النجا، إبراهيم،(١٩٩٨)، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، دار المعرفة الجامعية	- *www.ngoce.org*
- العلي،محمد،(٢٠٠٦)، المرأة والسياسة وصناعة الحياة، دراسة منشورة، مركز الدراسات أمان:المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة.	- *www.amanjordan.org/ aman_studis/ wmview.php?Artld=803 1426/03/12 p9-12.*
- الميرزاني، نجف،(٢٠٠٦)، إشكالية في قضايا المرأة إسلاميا:(المرأة في نهج البلاغة أنموذجها) دراسة منشورة، مركز الدراسات أمان:المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضدالمرأة.	- *www.amanjordan.org/ aman_studis/ wmview.php?Artld=803 1426/03/12 p9-12.*
- القحطاني،مسفر بن علي،(٢٠٠٧)، تأملات فقهيه في قضايا المرأة المعاصرة، دراسة منشورة،مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر المعلومات حول العنف ضد المرأة.	- *www.amanjordan.org/ aman_studis/ wmview.php?Artld=803 1426/03/12 p5-7.*
- سالمان، عبد الملك، (٢٠٠٧)، دراسة:" نحو رؤية جديدة بدور لحقوق المرأة في المجتمع العربي" مركز الدراسات أمان: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة.	- *www.amanjordan.org/ aman_studis/ wmview.php?Artld=803 1426/03/12 p2-*
- سميط، فايزة، (٢٠٠٥)، بعض أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الإنسان ، آذار ١٦/ ٢٠٠٥م ، مركز أمان للدراسات ، ٥/٨/ ١٤٢٨هـ.	- *http:www.amanjordan.org/aman_studis/wmprint.php?ArTLD=817*
- عبد المولى، إسماعيل، (٢٠٠٥) حقوق المرأة قانون العمل الجديد والإمعان في مظاهر التمييز ضد المرأة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ١٤٢٨/٥/٨هـ .	- *www.hrinfo.org*

****